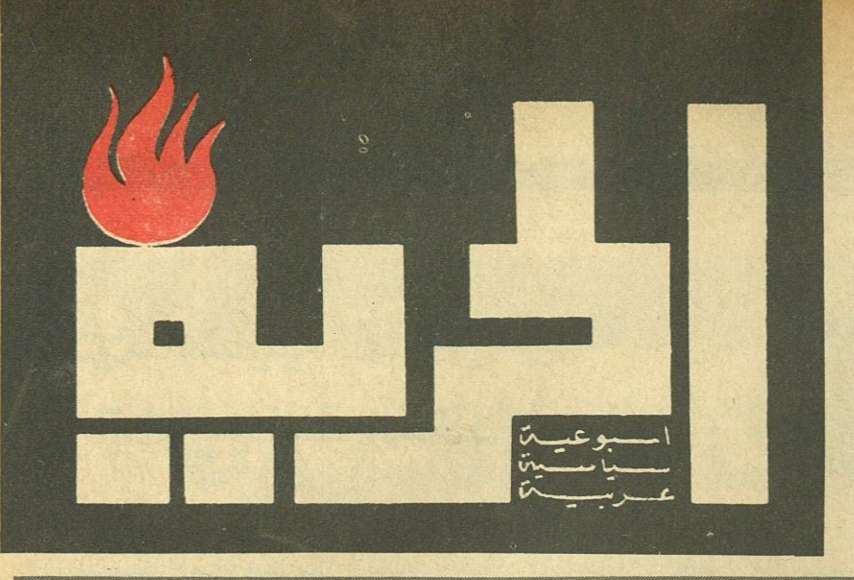
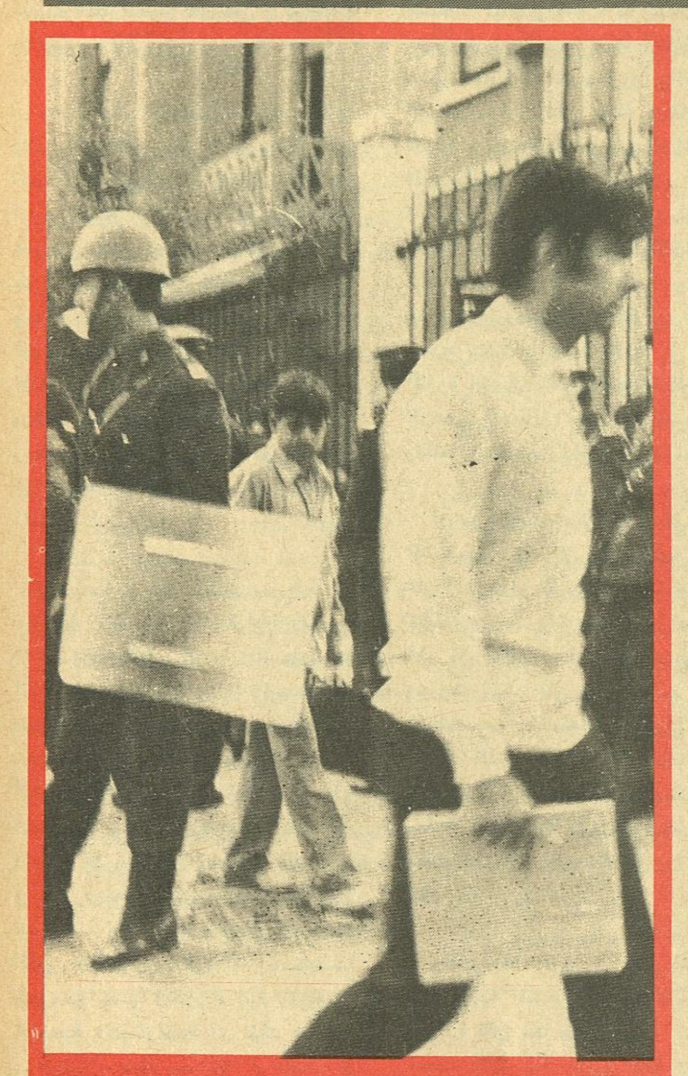


الحلقة الثانية من تقرير
الجبهة الشعبية الديمقراطية

AL-HOURRIAH - No. 542 - 23 - 11 - 1970 - BEYROUTH ● بيروت - ٢٣ - ١١ - ١٩٧٠ - العدد ٥٤٢ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل



مطالب الطلاب الثانويين و تظاهراتهم



الحدث السوري:

تصحيح مسار الحكم للانخراط في التسوية السلمية

بعد الحسن الثاني:

الحسين يفاوض الصهاينة

الجبهة الشعبية الديمقراطية ترد على تشويهات مقال "الحوادث"

أدلى ناطق رسمي (صادر عن مكتب الاعلام في الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في بيروت) بالتصريح التالي :

دأبت بعض الصحف والمجلات الاسبوعية التي تصدر في بيروت ، على نشر مقالات في الاونة الاخيرة ، بعضها تناول حركة المقاومة الفلسطينية بشكل عام ، وبعض فصائلها بشكل خاص ، بنوع من التشكيك والتشويه ، كما ورد في مقال نشرته الحوادث في عددها الصادر يوم الجمعة في ١٣ — ١١ — ٧٠ العدد « ٧٣١ » بقلم السيد « ابراهيم سلامة » تحت عنوان الملك المكشوف والمقاومة السرية ، وعنوان اخر « سقطت كل الشعارات والمطلوب ان لا تسقط المقاومة » .

وقد ورد في ذلك المقال بما يتصل بالجبهة الشعبية الديمقراطية بالنص « ان عدد مقاتلي الجبهة الشعبية الديمقراطية لم يتجاوز « السبعة عشر فدائيا » شاركوا في معارك اربد وجرش ، وليس « ١٤٧ » فدائيا كما اذاعت قيادتهم ؟؟ وقد جاءت هذه المعلومات كما هو واضح في المقال المذكور على لسان احد كبار قادة فتح في حواره مع السيد سلامه ؟ كما ورد فيه أيضا أن شباب فتح هم وحدهم الذين صمدوا وقاتلوا ؟ وتصحيحا لمعلومات كاتب المقال ، تود الجبهة الشعبية الديمقراطية ان تؤكد — اولا — وبشكل قاطع — بانه لم يصدر في اي من كتاباتها ، او في تصريحات قادتها اي ذكر لعدد مقاتليها لا في جرش ولا في اربد ، ولا في عمان ، كما ان الجبهة — ثانيا — لا تعتقد بأن احد قادة فتح يمكن أن يصرح بأن مقاتلي الجبهة الديمقراطية لا يزيدوا عن السبعة عشر مقاتلا — وذلك لسبب بسيط ، هو أن أي مسؤول في قيادة فتح يعرف عن عدد ونوع مقاتلي الجبهة الشعبية الديمقراطية ، ما يتناقض كليا مع المعلومات التي اوردها المقال . كما يعلم — ثالثا — أي مسؤول في المقاومة، او اي مواطن على علاقة بالمقاومة في الاردن وخارجه ، أن الجبهة الشعبية الديمقراطية كانت من بين ثلاث فصائل اساسية في حركة المقاومة ، تواجدت على امتداد ساحة الاردن وقاتلت في كل مدنه ، في عمان ، والزرقاء ، واربد ، وجرش ، وعجلون ، الخ .. قتالا ضاريا حيث بلغت خسائرها في تلك الثورة المضادة التي نظمها الحكم الرجعي العميل ، عشرات الشهداء ، ومئات الجرحى والمشوهين والمعتقلين.

ان من المؤسف حقا أن ترد كل هذه التشويهات في مقال بقلم كاتب يحرص على ما نعلم أن يكون موضوعيا في كتاباته ، خصوصا عندما يقول في مكان اخر من مقاله — ان انباء عمان وبيروت تشير الى — حرد — نايف حواتمه — واقامته في سوريا — في الوقت الذي يعلم جميع المناضلين ان الرفيق حواتمه كان اخر من غادر ساحة المعركة ، ومن اجل متابعة بعض المهمات خارج الاردن ولبضعة ايام فقط .

وأخيرا قد يكون من المهم التذكير بأن الجبهة الشعبية الديمقراطية ترحب بحرارة بأي نقد موضوعي ، بل ان الجبهة الشعبية الديمقراطية تطالب كل المهتمين بمصير المقاومة الفلسطينية بممارسة حقهم بل واجبهم في محاكمة حركة المقاومة محاكمة نقدية شاملة اذا كان من شأن هذه المحاكمات استخراج الدروس والنتائج التي يمكن توظيفها في تصحيح وتصليب مسيرة المقاومة المقبلة والارتقاء بقدراتها الى المستوى الذي تتمكن معه من درء المؤامرات التي تحاك ضدها كل لحظة .

ويهم الجبهة أن تنبه في هذه الفترة الحرجة من عمر المقاومة ان المسافة بين النقد الموضوعي البناء — وبين الحملة المسعورة التي تقودها الامبريالية والصهيونية وكل القوى الرجعية ضد حركة المقاومة بقصد اجهاضها او اخضاعها للمخطط المشبوه الذي يريد أن يستبدلها « بدولة فلسطينية مسخ » على الاجزاء التي ستنسحب منها اسرائيل ، ان المسافة بين هذا النقد البناء والاسهام بالحملة الاستعمارية الرجعية دقيقة وقصيرة جدا بحيث تتطلب المزيد من اليقظة والحذر لكل من يريد التصدي لاوضاع المقاومة بحجة النقد .

ثانوية راس النبع الحديثة تدعو لاجتماع اليوم

اصدر مجلس الطلبة في ثانوية راس النبع الحديثة بيانا عقب فيه على تصريحات وزير الانباء حول الغاء المعادلات وتعديل البرامج .

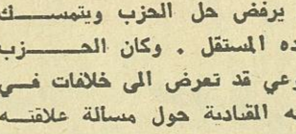
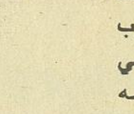
وقد أكد البيان على أن تصريحات الوزير هي تعبير عن سياسة الدولة التعليمية التي تحاول منع الطلاب من استكمال تعليمهم العالي .

هذا ودعا مجلس الطلبة لاجتماع اليوم يحضره مندوبون عن الثانويات منتخبون ديمقراطيا للبحث في تطوير النضال الطلابي وتصعيده .

السودان: بعد ابعاد اعضاء مجلس الثورة المؤيدين للشيوعيين اعتقال عبد الخالق محجوب الامين العام للحزب

بعد اعفاء ٣ أعضاء من قيادة مجلس الثورة السوداني ، وهم المعروفون بعلاقتهم بالحزب الشيوعي، اعتقلت السلطات عبد الخالق محجوب الامين العام للحزب ..


عبد الخالق محجوب

وتأتي هذه الخطوة في اعقاب مؤتمر عقده الحزب مؤخرا وانتصر فيه الاتجاه الذي يرفض حل الحزب ويتمسك بوجوده المستقل . وكان الحزب الشيوعي قد تعرض الى خلافات في صفوفه القيادية حول مسألة علاقته بالنظام القائم .. وكان هناك اتجاه يمثله بعض الوزراء الشيوعيين المشتركين في الحكم — وهو اقلية في الحزب — يقول بذوبان الحزب في تنظيم شعبي ينشئه الحكم .. واتجاه — يمثل الاكثرية — ويتزعمه الامين العام للحزب عبد الخالق محجوب يقول بالجبهة الوطنية التقدمية والحفاظ على استقلال الحزب . وقد ابعد عبد الخالق محجوب الى القاهرة فترة طويلة ، ثم عندما رجع الى السودان وضع تحت الاقامة الجبرية . ومنذ شهر انعقد مؤتمر الحزب الذي انتصر فيه اتجاه عبد الخالق محجوب .

المغرب: ٣ قواعد عسكرية سرية اميركية

كشفت بعض المصادر المغربية النقاب عن وجود ٣ قواعد عسكرية أميركية سرية في البلاد .

وكانت اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي قد اكدت رسميا وجود هذه القواعد العسكرية في القنيطرة وسيدي بو قنديل وسيدي يحيي الى الشمال من الرباط . واضافت المصادر المغربية : « ان القاعدة الجوية في القنيطرة ومركزي المواصلات في سيدي بو قنديل وسيدي يحيى ويبلغ عدد العاملين فيها من الاميركيين « ١٧٠٠ » فني ، تستخدم كمراكز تموين للاسطول الاميركي السادس الذي يرابط في البحر الابيض المتوسط . »

هذا وكانت المصادر الرسمية الحكومية قد نفت في وقت سابق وجود اية قواعد عسكرية اجنبية في الاراضي المغربية !.. ولكن تصريحات المسؤولين اعترفت بأن بعض الاميركيين — ! — يقومون بتدريب طيارين مغاربة في القنيطرة وباطلاعهم على أحدث وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية .

مؤتمر الاحزاب والقوى التقدمية بالشمال يشيد بمواقف الحكومة !

كان ينقص حكومة « الثورة من فوق » شهادة اعجاب وتقدير من « مؤتمر الاحزاب والقوى التقدمية في الشمال » — بما فيه الحزب الشيوعي — لكي تعلق على باب السراي لافتة « سوبر » تقدمية وثورية ..

فقد نشرت صحيفة وزير الانباء يوم الثلاثاء الماضي خبرا بارزا يقول ان « ممثلي مؤتمر الاحزاب والقوى التقدمية في الشمال اعربوا عن ارتياحهم للتدابير والخطوات التي اقدمت عليها الحكومة » وذلك عندما زار رئيس الحكومة وفد يمثل هذه القوى يتالف من : توفيق سلطان ومحمود طبو واحمد المير « وشرحوا له الوضع على حقيقته وقدموا له مطالبهم وبينها تسوية مشكلة الفلاحين في عكار تسوية ملائمة قانونيا .. ووضع تشريع خاص — ثوري طبعا — يحدد طبيعة العلاقة بين المالكين والفلاحين » ..

وتضيف الصحيفة انه « خلال وجود الوفد عند رئيس الحكومة اتصل سلام بمحافظ الشمال وطلب منه التعاون مع مؤتمر الاحزاب بخصوص عكار ، واطلاق جميع الفلاحين الموقوفين .. »

وقالت الصحيفة ايضا : « وبالنسبة الى اللاحقات اعرب الوفد للرئيس سلام عن ارتياحه وارتياح الطرابلسيين الى التدابير التي اتخذتها الحكومة لتطبيق القانون والنظام ... »

وبعد انتهاء المقابلة ادلى رئيس الحكومة بتصريح قال فيه ان اعضاء الوفد « ابدوا كل تعاون لاشاعة الامن في طرابلس وعكار » !

دعوة للاكتتاب بمبلغ ٢٥٠٠ ليرة لبنانية لمساعدة مدرس شاب مهدد بقطع ساقيه :

عبد اللطيف عياد مدرس فلسطيني شاب في الخامسة والعشرين من عمره اصيب بمرض في ساقيه اقعده بعد أن اعجز الطب في لبنان ودفع العديد من الاطباء الى تقرير قطع الساقين للتخفيف من الام المرض بعد أن بات المخدر لا يأتي مفعولا حيال الالم .

أحد الاطباء نصح بارساله الى احدى الدول الاشتراكية ووضع تقارير مفصلة عن الحالة .

وضع عبد اللطيف عياد المادي يحول دون توفير نفقات السفر والعلاج .

عدد من رفاقه اقترح فتح اكتتاب بواسطة « الحرية » لاتاحة فرصة المعالجة والشفاء له .

المبلغ المطلوب توفيره لا يتعدى الالفين والخمسماية ليرة لبنانية .

« الحرية » تفتتح الاكتتاب بمبلغ ١٠٠ ليرة لبنانية منتظرة تبرعات القراء.

الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم
المدير المسؤول: حسن فخر
مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العنابة — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

الاشتراكات : □ الاشتراك السنوي ٢٥ ل.ل ● في البلاد العربية : □ ج. ع. م. — الاردن — سوريا — العراق ٣٥ ل.ل ● في الخارج : □ أميركا الجنوبية — استراليا ٩٠ ل.ل
● في لبنان □ المؤسسات والدوائر الرسمية ٥٠ ل.ل □ اليمن — السعودية — ليبيا — تونس — الجزائر — المغرب — ج.ي.ج.ش □ الولايات المتحدة — دول افريقيا — الهند ٧٥ ل.ل
□ للطلاب والعمال ١٥ ل.ل الكويت — الخليج العربي — السودان .... ٥٠ ل.ل □ الاتحاد السوفياتي — ايران ودول اوروبا — باكستان ٥٠ ل.ل

النص الحرفي لما نشرته "التايم" عن الموعد السري الذي تم فيه لقاء حسين - آلون

كرت مسبحة اللقاءات مع الصهاينة

من لقاء الحسن الثاني - غولدمان .. إلى لقاء حسين - آلون

● صمت عربي مريب .. وارتياح في اسرائيل من أن أحدا من العرب لم يصرخ : خيانة ! ●

كرت مسبحة اللقاءات مع الصهاينة دون أن يرتفع صوت عربي واحد — حتى من أوساط المقاومة الفلسطينية — ليفضح ما يدور تمهيدا للصلح مع أسرائيل .. وأذا كانت الانظمة العربية التقدمية صامتة على لقاءات « الملوك العرب » مع الصهاينة ، فلأنها تشجعها فهي تمهد لانجاح التسوية السلمية التي تريدها وتسعى اليها .

واذا كان الملك الحسن الثاني قد اجتمع في المغرب وعلانية مع جولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ، فان الملك حسين اجتمع سرا على الحدود مع نائب رئيسة وزراء اسرائيل الون ..

وكان عدم ارتفاع اي صوت ضد لقاء الملك حسين مع الون قد لاقى ارتياحا في اسرائيل وعلق احد المسؤولين الاسرائيليين وهو الجنرال هيرزوع كبير المعلقين العسكريين في اذاعة اسرائيل بتصريح قال فيه ردا على سؤال صحفي عن الشائعات حول الاتصال بين الملك حسين ومسؤولين اسرائيليين : « لكم أن تحكموا .. لكن يبدو لي في غاية الاهمية هو أن احدا لم يرفع يده الى السماء في العالم العربي ويصرخ : خيانة ! » .

وكانت مجلة التايم الاميركية — عدد ٢٣ ت٢ ١٩٧٠ قد نشرت تفاصيل هذا اللقاء بعنوان « الشرق الاوسط — الموعد السري » وهذه ترجمة حرفية لما نشرته المجلة الاميركية :

الشرق الاوسط — الموعد السري :

● حوالي الغروب وفي صحراء عربة الخالية شمالي ايلات اقتربت قافلتان من السيارات الى النقطة التي تلتقي فيها حدود اسرائيل مع حدود الاردن . واضاء الجانبان اشارات ضوئية متفق عليها . هرعت بعدها السيارات الاردنية الى اسرائيل . والتحقت بعض السيارات الاردنية بالقافلة الاسرائيلية وسار الاثنان الى نقطة ما في اسرائيل. وقام الطرفان : الملك حسين وايغال الون بمحادثات استمرت تسعين دقيقة دون انقطاع في سيارة مكيفة . وقام رجال الامن بالحراسة ، ووضعت كذلك وحدات الجيش الاسرائيلي في هذا القطاع بحالة استنفار كامل دون اعلامهم سبب ذلك الاستنفار .

وياتي هذا الاجتماع الاخير في مجموعة اجتماعات يبلغ عددها حوالي العشر اجتماعات بدأت في ايلول ١٩٦٨ عندما قابل الملك حسين الون وابا ايبان في لندن . وقد اجتمع الملك حسين وغولدا مائير مرة واحدة على الاقل خلال هذه الفترة .

وتحدث الطرفان بالعربية والانكليزية، وكان الموضوع الاساسي هو السلام . ففي الاسابيع القليلة الماضية كانت اسرائيل تتصل بمندوب الامم المتحدة غونار يارينغ . وسأل الون الملك حسين اذا كان راغبا بالمضي في المحادثات السلمية ان بشكل مباشر او بواسطة يارينغ ، وكان رد الملك حسين ان الاحوال قد تغيرت بعد وفاة عبد الناصر وان عرشه الان هو اقوى مما كان عليه قبل الحرب الاهلية الاردنية واضاف ان الوقت لم يحن بعد للاتفاقات الثنائية . ومع ذلك فان هذا اللقاء يعني ان لقاءات اخرى ثنائية سوف تتبعه ما بين البلاد العربية واسرائيل .

وتطرق الطرفان الى الكلام عن الفدائيين . فوافقا على أن هؤلاء يشكلون ازعاجا للبلدين على حد سواء وانه من الضروري التخفيف من فعاليتهم . ووعد الاسرائيليون الملك حسين بمساعدته في هذا المجال .

واتفق الون وحسين على توطيد العلاقات الاقتصادية وتوسيعها . ولكن حسين اعترض على أن مائير تعيق مهمته عندما اعلنت خلال زيارتها الاخيرة للولايات المتحدة ان الدولة الفلسطينية لن تكون اكثر من تعديل حدود الاردن . وقال الملك انه مستعد للاعتراف بحكم ذاتي للفلسطينيين ، ولكن تحت حكمه هو وليس كنواة لدولة فلسطينية مستقلة .

وعند حدود هذا الود انتهت المقابلة وبقي خبر اللقاء سرا . وقد كانت اسرائيل الاكثر حساسية لموضوع السرية هذا . اذ أن حكومة مائير كانت تصر — علنيا — بأنها لن تقبل بالعودة الى المفاوضات الا اذا سحبت مصر صواريخها من القتال . ولذا فان دهشة مجلس الوزراء كانت في الاسبوع الماضي كبيرة عندما سأل احد المعارضين امام الكنيست أن يعرف لماذا لم يعلم البرلمان الاسرائيلي عن محادثات ألون وحسين . وشطب السؤال من محضر الجلسة ، ومنع كذلك الصحفيون من نشره .

وهناك افتراض ان السؤال قد دبر من انصار الوزير موشي دايان . اذ أن انتخابات حزب العمل ستجري في منتصف كانون الاول . ودايان نفسه محشور في معركة ضارية مع الون وابا ايبان وبنحاس سابير — صانع القادة في الحزب — حول من سيخلف غولدا مائير — ٧٢ سنة — لرئاسة الوزراء .

ويحاول دايان ان يغير من سياسته التي وضعته في صف الصقور ليجعل نفسه من جهة مقبولا لدى الوسط في الحزب ، ومن جهة اخرى ليظهر استقلاله .. ففي الشهور الاخيرة ، مثلا ، اقترح ان تنسحب كل من اسرائيل ومصر ١٣ ميلا عن القناة لاعادة فتحها . واقترح منذ اسبوعين ، كذلك في اجتماع للحزب ان تعود اسرائيل الى المفاوضات بواسطة يارينغ . وقال معلقا انه لانهاء الحرب « يجب أن نضع انفسنا في مياه باردة لاننا لسنا مهتمين باستمرارها . »

واتصلت ، على اثر هذا التصريح ، غولدا مائير بدايان وذكرته بغضب ان حكومتها ما زالت ترفض علنيا المفاوضات غير المباشرة بسبب الصواريخ المصرية السوفياتية وان اميركا ما زالت ترسل شحنات الاسلحة الى اسرائيل لتؤمن التوازن الذي اخلته الصواريخ المصرية . وفي الحقيقة ان الولايات المتحدة واسرائيل قد اعتبرتا ان « تصحيح » الوضع في القناة أمر ميؤوس منه . ومع ان دايان قال ان الصحفيين قد لفقوا كلامه الا ان غولدا مائير اقفلت الخط في وجهه .

وفي الاسبوع الماضي وبعد هذه المحادثة بدأت تظهر في الصحف الاسرائيلية مقالات تنتقد دايان . ولا شك ان هذه المقالات يدفعها اعداء دايان في حزب العمال الذين لا ينتمون بالضرورة للفئات العليا من الحزب. وقد نشرت مجلة « هذا العالم » الاسرائيلية خبرا مريبا تدعي فيه انها تملك وثائق تثبت انه كانت هناك محاولة لالحاق دايان بوكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٥٩ عندما كان مواطنا عاديا . ونشرت المجلة رسالة ارسلها البنتاغون الى الملحق العسكري في تل ابيب يطلب منه فيها أن يؤمن دخول دايان الى الوكالة .

كلية العلوم في الشوارع

بعد مرور اكثر من شهر على بدء الدراسة في الجامعات ، لا يزال طلاب كلية العلوم في الجامعة اللبنانية ينتظرون ان تتكرم عليهم الدولة ومجلس مشاريعها بانجاز البناء الجديد للكلية في الشويفات ليبدأوا دراستهم وذلك لان المبنى القديم للكلية في الاونيسكو لا يتسع للالفين والمئتي طالب المسجلين حاليا .

ان بقاء طلاب كلية العلوم في الشوارع مظهر واضح من مظاهر السياسة التعليمية التي يتبعها نظام المخدمات تجاه الجامعة اللبنانية التي ينتمي طلابها بمعظمهم الى الطبقات الكادحة . انها سياسة مماطلة وتسويف تتبعها الدولة منذ بدء العمل في البناء الجديد فقد اغدقت قبل الان عشرات الوعود على الطلاب بانجاز البناء وكان من المفروض أن تنتقل الكلية الى المبنى الجديد في العام الدراسي الماضي الا أن ذلك تاجل الى هذا العام هذا مع العلم بان المختبرات لن تكتمل قبل السنة القادمة وبالتالي ستوزع الدروس بين نظرية في الشويفات واختبارية في الاونيسكو مع ما في ذلك من مشقة وتكاليف على الطلاب .

سوريا: الشيوعيون يغيرون موقفهم بسرعة ويشتركون في وزارة حافظ الأسد!

غير الشيوعيون السوريون موقفهم بسرعة وأيدوا الجناح العسكري الذي اطاح بجناح صلاح جديد « اليساري » الذي كانوا يعتبرونه في السابق — اي قبل الاطاحة به — الضمانة الاساسية في التطورات والانجازات التقدمية في سوريا .

وكانت علاقة الشيوعيين السوريين بالجناح المدني — الحزبي جيدة ، وكانوا يوجهون بعض الانتقادات الجزئية للحكم خاصة على صعيد « الحريات الديمقراطية » ويلقون مسؤوليتها على الجناح العسكري ..

واثناء انعقاد المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي لحزب البعث مؤخرا ، وفي بداية الاحداث ، قدم الحزب الشيوعي مذكرة الى المؤتمر اكد فيها تاييده لجناح صلاح جديد ولقيادة حزب البعث ، وقد جاء في هذه المذكرة — التي نشرتها جريدة الاخبار اللبنانية الناطقة بلسان الحزب الشيوعي اللبناني — ما يلي : « ان الحزب الشيوعي السوري متحيز للاتجاهات والقوى التقدمية اليسارية وسيعمل على تجنيب كل ما يعيق مسيرة البلاد التقدمية » ، وجاء في هذه المذكرة ايضا : « اننا نؤكد لكم بان ما يجري الان يثير ارتياح الرجعية والاوساط اليمينية الداخلية والعربية ويخلق اشد القلق لدى اوسع الجماهير الشعبية وفي الاوساط التقدمية الداخلية والعربية ولدى اصدقاء بلادنا في الميدان الدولي بأسره » ..

وحين قام الفريق حافظ الاسد بانقلابه العسكري ضد « الجناح اليساري » ، صمت الشيوعيون السوريون ولم يصدر عنهم اي موقف، ولكن « النداء » اللبنانية كانت تشن هجوما شديدا على حافظ الاسد وعلى التطورات الجارية في سوريا . فقد صدرت « النداء » بعد الانقلاب — اي الاحد ١٥ تشرين الثاني العدد ٣٦٠٥ — بالعناوين التالية :

— التطورات الخطيرة في سوريا تثير قلقا شديدا لدى القوى التقدمية

— الجماهير السورية وقواها التقدمية ستحبط محاولات الرجعية والاستعمار لضرب مكاسبها التقدمية .

— فرحة الرجعية والصحافة العميلة في لبنان لتطورات الوضع في سوريا لن تدوم طويلا .

وبعد ذلك بدا موقف الحزب الشيوعي اللبناني يهبط ويبهت رويدا رويدا حتى بدأت النداء والاخبار تتحدث عن انباء سوريا ببرود شديد. اما زيارة القذافي لمباركة الوضع الجديد الذي « افرح الرجعية والصحف العميلة » فقد كانت طبيعية جدا . وحتى كتابة هذه السطور لم يعرف موقف الشيوعيين اللبنانيين الذين هاجموا الوضع الجديد في سوريا بمسألة اشتراك الشيوعيين السوريين في الحكومة الجديدة ..

وكان الحكم الجديد قد بدأ سلسلة مشاورات مع الشيوعيين لاشراكهم في الحكومة .

وساد اتجاهان في الحزب الشيوعي السوري بالنسبة للموقف من التطورات الاخيرة في سوريا التي اطاحت بحلفائهم .. اتجاه يقول بتأييد الحكم الجديد دون الاشتراك بالحكم .

— واتجاه ثان يقول بضرورة التاييد والتعاون بالاشتراك بالحكومة التي سيشكلها الفريق حافظ الاسد ومن ثم الاشتراك في « مجلس الشعب » الذي اعلن عن انبثاقه قريبا . اما حافظ الاسد فقد رفض البحث في الاتجاه الاول ، واعتبر التأييد والاشتراك في الحكم موقفا واحدا ، وانه اذا رفض الشيوعيون الاشتراك في الوزارة فمعنى ذلك عدم تأييدهم للوضع الجديد ! وتغلب بالطبع ، الاتجاه الثاني في الحزب ، وتقرر الاشتراك في حكومة الاسد بوزيرين شيوعيين احدهما من المكتب السياسي في الحزب ، ويعتبر الرجل الثاني بعد خالد بكداش وهو يوسف فيصل الذي عين وزيرا للدولة. والوزير الثاني هو السيد عمر السباعي الذي عين وزيرا للمواصلات، وهي الوزارة التي كان يشغلها الشيوعيون من قبل .



الحدث السوري: «تصحيح مسار الحكم» للانخراط في التسوية السلمية

● الحزب كغطاء سياسي للجيش ● بداية إفتراق مواقف الحزب وشعاراته عن مواقف الجيش ومصلحته في التسوية بعد هزيمة حزيران ● الخلافات بين الجناحين المدني والعسكري ● حدود شعارات الجناح الحزبي (الحرب الشعبية ، رفض مؤتمرات القمة ، رفض قرار مجلس الامن) ● الاطار العربي لتحرك الجناح العسكري والغطاء السياسي الجديد للحكم

■ لا يمكن فهم الاحداث السورية الاخيرة بمعزل عن تحليل علاقة حزب البعث بالجيش وعن تحليل التوازن الذي استقر عليه حكم البعث الثاني بعد ٢٣ شباط والخلافات التي احتدمت بين جناحين منه ، الجناح المدني والجناح العسكري بعد هزيمة حزيران.

فالجيش كان المعبر الفقري لحكم حزب البعث منذ الاطاحة بعهد الانفصال الذي قام به « الضباط الدمشقيون » ابناء العائلات البورجوازية ، مستقطبين تذمر البيروقراطية العسكرية السورية من سيطرة وهيمنة البيروقراطية العسكرية المصرية اثناء الوحدة ... الا أن الانفصال كاطار للحكم استقطب القوى الرجعية بحيث وصلت الى حد الرجوع عن التاميمات والاصلاح الزراعي مما فجر التناقض من جديد بين كوادر الجيش الرئيسية التي تنتمي في معظمها الى اصول ريفية متوسطة وصغيرة ، وبين القوى السياسية المدنية التي استلمت فيها الرجعية زمام المبادرة بحماية الضباط الدمشقيين المسيطرين على الجيش بعد أن قادوا حركة الانفصال .

كان الجيش بالاطار الواسع لضباطه يبحث عن صيغة سياسية متوازنة تخرجه من عهد الانفصال ، ولكن لا تضعه على أبواب وحدة فورية تعيد للبيروقراطية العسكرية المصرية هيمنتها وسيطرتها .

وكان حزب البعث بايديولوجيته ومواقفه السياسية (الوحدة المدروسة) وتاريخ صراعه القريب مع الناصرية اكثر تمثيلا لمصالح الجيش ، واكثر قدرة على تشكيل غطاء سياسي يحكم من خلاله . (ركيزة شعبية داخلية وخارجية ، حماية لمنع صراع الكتل العسكرية داخل الجيش) ..

وهكذا جاء حزب البعث الى الحكم في سوريا بواسطة الجيش .

الا ان حزب البعث باجنحته المختلفة وتنوع تياراته وانشداد الكتل العسكرية والحزبية المتنافسة والمتصارعة في داخله الى مختلف الفئات الاجتماعية التي كانت تنتمي اليها كوادر الحزب المدنية والعسكرية (بورجوازية صغيرة ريفية ومدنية من طلاب ، واساتذة وتجار صغار ، وحرفيين ، ومهن حرة وموظفين وحرفيين ..) .. كل ذلك لم يؤمن ، في الفترة الاولى ، من حكم البعث توازنا مستقرا في علاقة الحزب بالجيش .

انقلاب ٢٣ شباط

واستطاع تحالف جناح من الحزب وجناح عسكري قوي ، يمثل في غالبيته ابناء الارياف أن يحسم الصراع مع حكم الحافظ — بيطار وقيادة عفلق للحزب .. فكان انقلاب ٢٣ شباط ، الذي شطر حزب البعث الى حزبين : حزب بقيادة صلاح جديد يحكم بسوريا ، وحزب بقيادة عفلق عاد الى الحكم في العراق . كان حكم الحافظ — البيطار يميل الى مهادنة داخلية ترضي التجار المتوسطين والصغار في المدن ، وخاصة في العاصمة دمشق ، (الحد من التاميمات) ، وكان غير قادر على صعيد السياسة الخارجية ان يؤمن علاقة حسنة مع الاتحاد السوفياتي المصدر الاول للمساعدات في التنمية والتسليح . (بحكم الارتباط الشديد بينه وبين سلوك البعثيين في العراق ضد الشيوعيين) اذ من المستحيل امام تطور سوريا الوطني اقامة علاقات مع الدول الغربية.

وهكذا استطاع الجناح « اليساري » في الحزب (جديد — زعين — ماخوس) أن يوفر صيغة سياسية قادرة على تلبية حاجات الجيش الى الاستقرار الداخلي وتامين التسليح من الاتحاد السوفياتي ، وقد وفر هذا الجناح علاقة جيدة مع الاتحاد السوفياتي عكست نفسها في الداخل بعلاقة مع الحزب الشيوعي السوري (تجنب طرح مسألة حله ، مع عدم الاعتراف الكامل بحرية نشاطه العلني ، اشراكه شكليا في الحكم) . وقد وفرت هذه الصيغة السياسية تأمين مساعدات كبيرة من السوفيات لمشاريع التنمية وفي مقدمتها سد الفرات ، وتأمين مساعدات عسكرية لتسليح الجيش .

ولم يكن الحزب بقيادته الجديدة (اليسارية) ليشكل خطرا على مصالح الجيش كقوة رئيسية حاكمة تضمن امتيازاته المادية المرتفعة ، فحدود « يسارية » الحزب لا تتعدى الاطار البيروقراطي الواسع ، العسكري — المدني — في اجهزة الدولة . لذلك كان شعار « الجيش العقائدي » من قبل الحزب جد مناسب لتغطية البيروقراطية العسكرية المتهمة لميزانية الدولة .

بداية الخلافات

ومن هنا كان تطابق مواقف الحزب والجيش حتى هزيمة حزيران .

حيث عكست الهزيمة اثارها ومضاعفاتها على أوضاع الحزب وعلاقته بالجيش .

وبدأ الجناح الحزبي يبلور مواقفه بضغط حاجته الى عمل وطني جماهيري : العمل الفدائي ، استمرار الصراع الوطني مع الصهيونية والاستعمار .

وبدأت مواقف الحزب تفترق رويدا رويدا عن مواقف الجيش ومصالح كبار ضباطه في استمرار المراهنة على الجيوش النظامية ، وما يتطلبه ذلك من الاعتماد على الانظمة العربية المشابهة وخاصة على النظام الناصري الذي يشكل الثقل الرئيسي في قضية الحرب والسلام مع اسرائيل ..

وهذا ما كان يدفع الجيش السوري الى ضرورة اتخاذ مواقف مشابهة للموقف المصري (مهادنة الرجعية ، مؤتمرات القمة ، القبول بقرار مجلس الامن) .

وبدأت هذه القضايا تشكل محور الخلافات بين الجناحين المدني والعسكري ، فالحزب بضغط حاجات عمل وطني جماهيري يرفع شعارات معاكسة : حرب التحرير الشعبية ، (تشكيل منظمة فدائية — الصاعقة) — رفض مهادنة الرجعية — ورفض الاشتراك في مؤتمرات القمة — رفض قرار مجلس الامن والتسوية السلمية .

وكانت هذه الشعارات والمواقف تشكل مواد التعبئة الاعلامية للحزب ، ولكن على صعيد المواقف العملية كانت تنتهي بتسوية مع مواقف الجناح العسكري ، فحضور مؤتمر القمة يتم بارسال وزير ، واحيانا يكون رئيس الدولة في زيارة اتصالات ومباحثات مع رؤساء الانظمة الصديقة في أوقات انعقاد مؤتمرات القمة .

الا ان اكمال هذه الشعارات والمواقف للحزب ، وتحولها الى صعود حركة جماهيرية في سوريا كان مرهونا بشروط داخلية غير متوفرة :

فعلاقة الحزب بالمؤسسات الشعبية والنقابية من عمالية وطلابية وفلاحية كانت محصورة في الاطار البيروقراطي الواسع العسكري — المدني الذي يمثله النظام السوري .




أحمد الخطيب

لذلك فقد ظلت هذه المؤسسات الشعبية والنقابية غير فعالة وغير قادرة على استقطاب جماهير العمال والفلاحين والطلاب .. بل كانت تفرض قياداتها من فوق ومن خلال علاقتها بأجهزة الدولة ، او من خلال انتخابات تفرض بالقوة أو بالحاجة الى الارتباط بالدولة لتلقي المساعدات وتنفيذ بعض الطلبات والمطالب بدون نضال فعلي . هذا ما افقد الحزب ، بالرغم من شعاراته الثورية ، القدرة على التوغل في الجماهير لتنظيمها .. بالاضافة الى اعتماد الحكم على المخابرات والمباحث لقمع كل صوت وكل حركة في صفوف الجماهير.

حدود الشعارات

هذه الشروط الداخلية غير المتوفرة لمواقف الجناح الحزبي جعلت شعاراته ومواقفه محكومة بالتناقض الصارخ .. فهي تقف عند حدود كون الجيش هو العمود الفقري للحكم ، وعند حدود العلاقة مع الاتحاد السوفياتي ، ومع الانظمة العربية التقدمية الاخرى التي تريد التسوية السلمية . وهذا التناقض الصارخ بين مواقف الحزب وشعاراته وبين ترجمتها العملية هو الذي حكم التوازن في الحكم السوري طيلة الفترة الماضية . واحتدمت الخلافات بين الجناحين خاصة حين انعقد المؤتمر القومي التاسع عام ١٩٦٩ .

الا ان الظروف العربية والدولية لم تكن تسمح بعد للجناح العسكري بأن يحسم الامر لصالحه .. فهو بحاجة الى غطاء سياسي يحكم به ولم يكن بالامكان ، الخروج عن اطار الحزب القائم ، فموقف سوريا المتصلب من قرار مجلس الامن والتسوية الذي يمثله الجناح الحزبي كان يستعمل من قبل الوضع العربي كورقة ضغط مطلوبة الى جانب ضغط العمل الفدائي .. فالى جانب العمل الفدائي كان مطلوبا ان تظل سوريا على موقف متصلب يحيط بالعمل الفدائي ويشكل رديفه وظهره .

هذا ما يفسر انه عندما احتدمت الخلافات في السابق بين الجناحين وقبل نضوج التسوية السلمية ، كانت الاطراف العربية — بالاضافة الى الضغط السوفياتي — تتدخل لتسوية الامور ومصالحة الجناحين وابقاء التوازن على حاله .

وكان هذا يؤثر ، بالطبع ، على الوضع الداخلي .. فالجناح العسكري لم يكن بقادر على الخروج عن الاطار السياسي القائم ، وكان الجناح الحزبي ، من ناحية اخرى ، يدرك اهمية هذا السلاح السياسي الذي يملكه محاولا المراهنة على تقوية منظمة الصاعقة والعلاقة مع حركة المقاومة . ودام هذا التوازن الى حين بداية الموافقة على مشروع روجرز من قبل القاهرة . وبدأ الجناح العسكري يستظل بهذا الموقف العربي ، ويقوي قبضته على الحكم ، بحيث بدا واضحا أن مركز السلطة الفعلي اخذ ينتقل الى « وزارة الدفاع » .

أما الجناح الحزبي ، فقد حاول ان يتخذ موقفا مرنا ووسطا ، فهو ضد التسوية السلمية وقرار مجلس الامن ومشروع روجرز ، ولكنه لا يتعرض الى مسألة قبول القاهرة بالمشروع حفاظا على « وحدة القوى التقدمية » مستعملا حجج الاحزاب الشيوعية العربية ، وحجج الانظمة العربية نفسها التي قبلته .

ووجد الحزب نفسه يبتعد شيئا فشيئا عن تحديد مواقف الحكم الفعلية ، فالحزب مسؤول عن الحكم — كما عبرت احد التقارير المرفوعة في المؤتمر القومي العاشر — ولكن ليس بيده الحكم .

المراهنة على المقاومة

ومرة اخرى يحاول الجناح الحزبي المراهنة على علاقته بحركة المقاومة للوقوف في وجه سيطرة الجناح العسكري .

كان الوضع العربي لم يحسم امره بعد مع حركة المقاومة .. فمعركتها المنتظرة مع النظام الاردني على الابواب ، لذلك ظلت « الامور الشاذة » — ومن ضمنها الوضع السوري — معلقة ومؤجلة بانتظار نتائج هذه المعركة في الاردن . وعندما حدثت المعركة بين المقاومة والنظام الاردني بادر الجناح الحزبي الى اتخاذ موقف المساندة والتدخل العسكري الى جانب حركة المقاومة . ولم يستطع الجناح العسكري أن يعارض .. حاول التمهل للتنسيق مع العراق ، الا ان حكم العراق كان يلحس مواقفه اللفظية ويخون المقاومة في عز معركتها ، وهي تصرخ طالبة النجدة !.

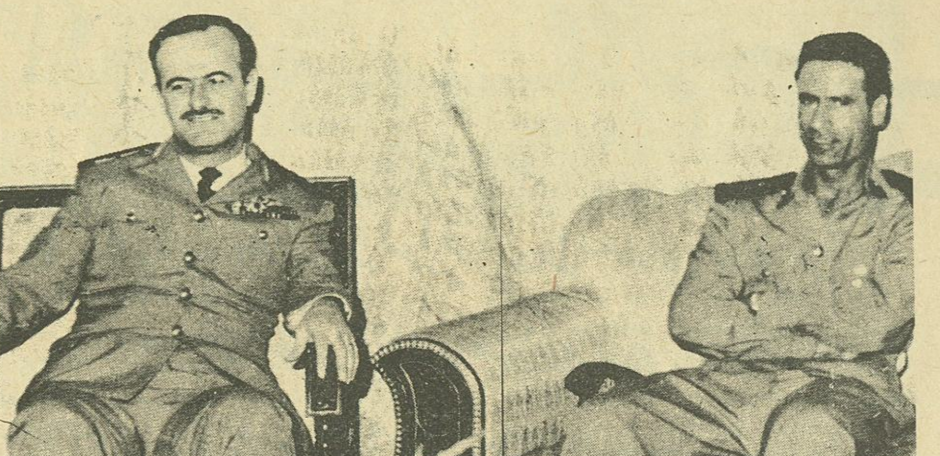
كان الجناح الحزبي يراهن على المساندة السورية لحركة المقاومة وعلى انتصارها كي يقوي وضعه في وجه الجناح العسكري .. الا أن النظام السوري ، بالنهاية ، لم يكن خارج اطار الوضع العربي القائم ، علاقاته وحدود صراعه مع الامبريالية والصهيونية ، فالتدخل السوري وقف عند حدوده بعد ثلاثة ايام بعد الضغوط العربية والسوفياتية ، وانتهت المعركة الاردن بتدخل الوضع العربي ليرجع الامور الى نصابها : وكانت اتفاقية القاهرة بين حركة المقاومة والنظام الاردني .

الوضع العربي

وكان الوضع العربي يحضر من خلال هذه الاتفاقية ونتائج معركة الاردن « الطرف الفلسطيني الموحد » الذي بقبوله الوضع العربي الراهن ، لا بد ان يقبل ، بالنهاية ، ما ينفذه على صعيد القضية الفلسطينية .

وهكذا كان ترتيب الوضع السوري من جديد ، وترتيب وضع حركة المقاومة ، امرين مترابطين ..

لقد حسم امر العراق ودوره الديماغوجي في رفض الحل السلمي عمليا في معركة الاردن الاخيرة ، وأصبح موقفه العملي المتواطيء أكبر من ديماغوجيته اللفظية في رفض التسوية .



المباركة العربية يقدمها العقيد القذافي الى الفريق الاسد

وبقيت سوريا ...

وكان « الضوء الاخضر » للجناح العسكري أن يتحرك ويلفظ غطاءه السياسي الذي يشكله الجناح الحزبي الرافض للتسوية السلمية ، وليشكل بعدها غطاء سياسيا جديدا ينسجم مع موقف الجيش في التسوية السلمية ..

المؤتمر والاوهام

وحاول الجناح الحزبي ان يجمع صفوفه في مؤتمره القومي العاشر الاستثنائي ولكنه كان محكوما بأوهام اوضاعه السابقة : الضغط السياسي على الجيش ، المراهنة على العلاقة العربية والسوفياتية ، بعض الانصار داخل الجيش ، المنظمات الشعبية والنقابية التابعة للحزب ..

ولكن هذه القوى جميعا كانت قد تغيرت لغير صالحه :

● فالموقف العربي ليس بحاجة بعد الان الى التدخل للحفاظ على التوازن القائم ... والسوفيات اذ اخذوا اطمئنانا من حافظ اسد على استمرار العلاقة معهم وتقوية العلاقة مع القاهرة والاتحاد الثلاثي ، لن يقلقوا على المصير التقدمي لسوريا .

— بادر حافظ أسد الى حملة اطمئنان عن علاقته بالسوفيات والشيوعيين اذ نقل على لسانه في صحف بيروت : هناك اشاعات في مسألة العلاقة مع الاتحاد السوفياتي والشيوعيين ، فالقول بأن هناك من يعادي المعسكر الاشتراكي او من يناصب الشيوعيين العداء هو محض اختلاق ، فحافظ الاسد هو واحد من القياديين في الحزب الذين وضعوا اسس الصداقة مع الاتحاد السوفياتي ومع الشيوعيين في الداخل. وليس سرا أن الخبراء السوفيات يلقون من التعاون والروح الودية والتفاهم كما لم يكن في يوم من الايام » .

هذا ما فهمه حافظ أسد بوحي مصلحته بالحفاظ على العلاقة مع السوفيات اكثر بكثير من فهم الشيوعيين اللبنانيين ، الذين من المنتظر بعد فترة أن «يكوعوا» من موقفهم ويبلعوا ما قالوه ليؤيدوا الحكم الجديد حفاظا على « المكاسب التقدمية » في سوريا !.. أما موقف الشيوعيين السوريين فيأتي الحديث عنه في السياق .

● أما القوى الشعبية والنقابية فهي مشلولة عن التحرك بحكم الاساليب البيروقراطية والقمعية التي كانت حكمت علاقة الحكم بها.

● واما الصاعقة ، فانها خارجة من الاردن ضعيفة مضعضعة بالاضافة الى انها نشأت بالاصل ونمت اعتمادا على المساعدات المادية من الحكم السوري .

وقد استطاع الجناح العسكري نفسه من خلال المساعدات والاسلحة التي كان يقدمها والضباط الذين يعارون لها ، أن يجعلها بالنهاية ، تحت سيطرته ، او على الاقل يشل قدرتها على التحرك ضده !.

وهكذا كان المؤتمر القومي العاشر للحزب يتخذ القرارات ويتحدث عن سيطرة العسكريين وازدواجية السلطة وبرجزة « الجيش العقائدي » ، وظهور عناصر من العسكريين تدعو علنيا للحلول الاستسلامية ، وعناصر ارتكبت اعمالا غير مشروعة او حققت اثراء غير مشروع الخ .. بينما كان الحزب في مؤتمره القومي يتخذ القرارات كان الجناح العسكري يعقد مؤتمره الاخر في قطاعات الجيش يحرضها على الحزبيين الذين يشككون به ويهاجمونه .. ولم يكن الجناح العسكري بحاجة الى كبير عناء في ذلك ، فمصالح كبار ضباطه موحدة للاطاحة بالجناح المدني ، والمرحلة الراهنة ليست مرحلة الخلافات بين كتل الجيش التي يجب أن تتوحد من اجل التسوية ، — (يقال انه قد اجتمع اكثر من ٥٠٠ ضابط عند حافظ الاسد لبحث الموقف !) —

وهكذا كان .. فقد تحرك الجناح العسكري واعتقل قادة الحزب دون أن يحرك فعليا اي قطعة من قطاعاته العسكرية بعد ان اجرى تنقلات مسبقة ابعد فيها بعض العناصر القليلة التي تؤيد الجناح المدني .

كان الجناح العسكري يتحرك مطمئنا الى أمرين :

الامر الاول : انه يمثل الجيش بجسمه الرئيسي ، اي بالاطار الواسع من ضباطه ، والجيش هو القوة الرئيسية للحكم .

الامر الثاني : تأييد عربي (سوفياتي ضمنا) من دول الاتحاد الثلاثي .

وهذا التأييد العربي لا بد أن يعكس انفتاحا داخليا على عناصر وقوى سياسية أخرى تؤمن له تحالفات سياسية جديدة .

وبالفعل .. فقد جاءه التأييد العربي سريعا من الاتحاد الثلاثي حين وصل العقيد القذافي فجأة الى دمشق ، مؤيدا ومباركا الحركة ..

وانطلقت « الاهرام » تقول :

ان ما يحدث في سوريا هو بمثابة تصحيح لمسار الحكم ..

— « وان الجمهورية العربية المتحدة وكذلك دولتا ميثاق طرابلس الاخريان ليبيا والسودان ترحب باي اتجاه تبديه سوريا نحو توثيق علاقاتها والسير على خطوات وحدوية .. لتصبح الدولة الرابعة في اتفاق القاهرة الخاص باقامة اتحاد لدول ميثاق طرابلس » ..

— والاعلان عن صيغة الاتحاد الثلاثي هو بمثابة تحضير للاطار العربي للتسوية السلمية ، فهو يضمن للبيروقراطيات العسكرية الحاكمة في الانظمة العربية استقلالها في كل دولة من دولها من ناحية ، فلا يدفعها الى وحدة مصالح تخضع احداها لمصالح الكبرى ، وهو يعطيها من ناحية أخرى غطاء سياسيا وتضليلا ايديولوجيا يسمح لها بالانصراف الى « همومها الداخلية » بحيث تمكن من هيمنتها وسيطرتها على الحركة الشعبية — وابعاد العناصر القريبة من الشيوعيين من مجلس الثورة السوداني ، ثم اعتقال قادة الحزب ، من ثمار ذلك ! ..

وهذا ينطبق على سوريا ، فالجناح العسكري باعلانه الخطوة « الوحدوية » وارتباطه السياسي بدول اتفاق طرابلس تتاح له فرصة تغطية الخروج من موقف الرفض للتسوية السلمية والدخول بالاطار العربي الذي اقيم من اجلها كدولة رابعة في « الاتحاد » .

كذلك فان هذا الارتباط العربي يعكس نفسه في الداخل على صعيد التحالفات السياسية مع قوى تؤيد التسوية وتنسجم مع الخط السياسي الجديد (الناصريون بمختلف فئاتهم ،

أما الشيوعيون فبالرغم من « سوء التفاهم » بينهم وبين الجناح العسكري في فترة تأييدهم لجناح صلاح جديد ، فهم الان في مرحلة التفاوض والمشاورة مع الحكم الجديد ، وسواء اشتركوا بالحكومة الجديدة ام لم يشتركوا فان موقفهم السياسي لا يبعدهم كثيرا عن الحكم الجديد) .

لذلك فان الجناح العسكري سرعان ما أمن غطاءه السياسي الجديد : جبهة القوى التقدمية ، وتشكيل حكومة جديدة من بعثيين وناصريين وشيوعيين .

وبنفس الوقت أمن استمرارا لحكم البعث (قيادة قطرية مؤقتة ، انتظار انحيازات من عناصر الحزب داخليا وخارجيا بعد أن يستتب له الامر نهائيا ، وهذا ما بدات بوادره تظهر عند عناصر مختلفة) ...

●●●

ان ترتيب الوضع السوري الجديد هو بالفعل — كما عبرت عن ذلك — « الاهرام » تصحيح لمسار الحكم في سوريا ، تصحيح للانخراط في التسوية السلمية .

٢ تقرير من الجبهة الشعبية الديمقراطية حول أحداث الأردن

دروس ونتائج حرب التطويق والابادة الخامسة - حملة أيلول -

■ غياب الفهم الواقعي والعملي للعلاقة مع الجماهير في الساحة الاردنية - الفلسطينية

■ المقاومة بين المدن والقرى (الضفة الشرقية)

هذه هي الحلقة الثانية من تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية حول أحداث الاردن وأوضاع حركة المقاومة الراهنة . وكانت « الحرية » قد أطلقت دعوة الى فصائل المقاومة لمناقشة أوضاعها الراهنة ، وهي تؤكد — مرة أخرى — انها تفتح صفحاتها لكل وجهة نظر تردها في هذا المجال :

أولا — التركيب الذاتي للمقاومة (١) :

كشفت حملة ايلول ، بشكل ملموس ، صحة الموضوعات النقدية التي طرحتها الجبهة على امتداد الفترة السابقة ، حول التركيب الذاتي للمقاومة (الايديولوجي والسياسي والعسكري) . لقد دفعت المقاومة الثمن كاملا « لغياب النظرية » عن حياتها وممارساتها التكتيكية اليومية (السياسية والعسكرية) سواء في الساحة الاردنية — الفلسطينية أو في الساحة العربية وعلاقاتها العالمية مع حركة التحرر الوطني والقوى والبلدان الاشتراكية . ليتاكد من جديد « ان لا ثورة بدون نظرية ثورية » .

ان غياب الموقف الثوري وغلبة الاتجاه الوطني العفوي في حياة وممارسات المقاومة (الاستراتيجية والتكتيكية) ، ابعدها عن امكانية بناء أوضاع ثقافية وسياسية وعسكرية ثورية داخلية ، سواء في التكوين الثقافي (الايديولوجي) للقواعد في فهم حقيقة الصراع الوطني — الطبقي الجاري على الساحة الاردنية — الفلسطينية بين حركة المقاومة ، والقوى الطبقية الرجعية والاستعمارية الحاكمة في الاردن ، وارتباط الرجعية الاردنية — الفلسطينية والعربية بمخططات الامبريالية والصهيونية في منطقة الشرق الاوسط . او في البناء السياسي الداخلي وما يترتب عليه من ممارسات وطنية — طبقية يومية في فهم حركة القوى الرجعية ، في فهم وممارسة قاعدة وحدة الشعب في الساحة الاردنية — الفلسطينية وتلبية البرنامج الوطني — الطبقي في صالح الطبقات الوطنية والثورية في البلاد ضد برنامج وخطط الطبقات الرجعية والامبريالية المتحكمة بحياة البلاد السياسية والاقتصادية والثقافية . او في البناء العسكري الداخلي القائم على التطوع الثوري بدون امتيازات بيروقراطية (مادية ومعنوية) في صفوف المقاومة . وفي فهم وممارسة قواعد حروب التحرير الشعبية ضد الثورة المضادة .

ان غياب النظرية الثورية الهادية للحركة اليومية والعامة في الثورة هو الذي ادى الى جملة النتائج التالية في تكوين وممارسة حركة المقاومة :

أ — غرقت المقاومة في بحر من الامتيازات والرخاء المادي والمعنوي ، بعيدا عن الوان المعاناة الطبقية والذهنية ، اذ ان المقاومة عاشت في بحبوحة عريضة (ثورة غنية) صنعتها الرجعية العربية والطبقات البورجوازية في المنطقة ، مما ادى الى جملة امراض خبيثة في جسم الثورة، ابرزها انخفاض درجة اليقظة الثورية تجاه مخططات الاعداء وانتشار الحياة البيروقراطية (المكاتب والسيارات ، الاموال ، العلاقات شبه العسكرية الكلاسيكية بين القيادات والقواعد .. الخ) والحرص على بقاء هذه الامتيازات من خلال الحرص على الاحتفاظ بكافة العلاقات العربية التي أعطت هذه الحياة المريحة « للثورة » .

ب — غياب الفهم الواقعي والعلمي للعلاقة مع الجماهير في الساحة الاردنية — الفلسطينية .

ومن هنا فقد اندفعت بعض قيادات المقاومة باتجاه فلسطنة القضية الفلسطينية تحت شعار « عدم التدخل بالاوضاع الداخلية العربية » وترجم هذا الاتجاه في الساحة الاردنية — الفلسطينية بسلسلة من الممارسات الخاطئة التي أدت الى « المساهمة الفعالة في تمزيق وحدة الشعب « من خلال الاصرار على المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية (هلال أحمر ، مؤسسة الشهداء ، بيوت الاطفال .. الخ) والمؤسسات النقابية والمهنية (اتحاد طلبة ، عمال ، امراة ، فنانين ، محامين ، صحفيين ، كتاب ، الخ) وتمثلت عملية الفلسطنة عموديا بغياب اي فرز للطبقات المضادة للثورة عن الطبقات الوطنية والثورية في صفوف الشعب ، كما أدت هذه السياسة الاقليمية الضيقة الى غياب اي برنامج وطني وطبقي في العلاقة مع الجماهير الاردنية .

كل هذا ادى الى تعزيز النزعات الاقليمية (التي يغذيها النظام الرجعي اصلا) كما وضع الجماهير الاردنية في زاوية ضيقة لا تتلمس مصلحة لها ، وطنية او طبقية في الثورة ، باستثناء العواطف القومية العامة ، ورغم اندفاعنا في تقديم البديل الثوري لهذا الخط (التاكيد على وحدة الساحة ووحدة الشعب ، الجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية ، وحدة المؤسسات الاجتماعية والنقابية وتشكيل مؤسسات على هذا النهج ، انتصار الدعوة لالغاء المؤسسات الاقليمية في الساحة في المجلس الوطني السابع ، قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي في عمان اب ١٩٧٠ .. الخ) الا أن كل هذه الخطوات جاءت متأخرة وبعد صراع مرير ، ولم تاخذ طريقها الكامل للتنفيذ .

هذا الوضع استغله النظام الرجعي ابشع استغلال ، وحصدت المقاومة نتائجه الصارخة في حملة أيلول وما يجري الان ..

جـ — التحليل والممارسة الخاطئة في فهم طبيعة وحجم التناقض بين الرجعية الحاكمة والعربية عموما وبين حركة التحرر الوطني في الساحة الفلسطينية — الاردنية

«وتحت شعار» تغليب التناقض الرئيسي مع العدو (التناقض الوطني والقومي) على التناقض الثانوي مع الرجعية (التناقض الطبقي الاستعماري) لم تتمكن العديد من فصائل المقاومة من استخلاص قوانين الصراع بين التناقضات « الثانوية » !! مما اضعف نشر الثقافة الوطنية الثورية في صفوف الجماهير والقواعد . ورغم اصرار الرجعية على حل التناقض الثانوي قبل التناقض الرئيسي (اي تصفية المقاومة) فان حركة المقاومة بقيت بعيدة عن فهم وتقدير « الحجم الحقيقي » لهذا التناقض ، وبأن الصراع مع الرجعية (وخاصة امام اصرارها الدائم لتصفية المقاومة) يتطلب تخليص الثورة من النزيف الدائم الذي تتعرض له على يد الرجعية والاستعمار ، ويشل معظم طاقتها في مواجهة العدو الصهيوني الامبريالي ، وبتعبير ادق فقد تناست او نسيت (فالنتيجة واحدة) تلك الفصائل من المقاومة بان قانون تغليب التناقض الرئيسي مع الصهيونية الامبريالية على التناقض الثانوي مع الرجعية يكون صحيحا بمقدار ما تستجيب الرجعية للبرنامج الوطني في تعبئة القوى الطبقية (على اختلاف مواقعها الايديولوجية والسياسية) ضد العدو الصهيوني والامبريالية (التناقض الرئيسي) وفي مواجهة اصرار الرجعية الدائم على تصفية الثورة فان الرجعية تدفع بقوة التناقض الثانوي الى المقدمة وتجعله البديل في برنامجها اليومي عن التناقض الرئيسي . لانها ترفض عمليا وموضوعيا معاداة العدو القومي (الصهيونية والامبريالية) بحكم تكوينها الطبقي وارتباطها بالامبريالية . ومن هنا تسقط موضوعة « تغليب التناقض الرئيسي على التناقضات الثانوية » بسقوط شروطها الاساسية ، ويصبح لزاما على الثورة أن تبادر الى حل التناقضات الداخلية (مع الرجعية) لتتمكن من متابعة صراعها مع التناقض الرئيسي (الصهيوني الامبريالي) على أرض صلبة لا على ارض مزروعة بالالغام والرصاص .

ان غياب النظرية الثورية والثقافة الثورية ، وغلبة الثقافة اليمينية على قطاعات أساسية في المقاومة ، افقد المقاومة المبادرة في الرد ومجابهة مخططات وهجمات الرجعية، ووضعها في موقع دفاعي بين فكي كماشة (مطرقة اسرائيل ، وسندان الرجعية) . أي المبادرة: « في التعبئة الجماهيرية والتنظيمية الثورية ، في مجابهة واحباط مخططات الرجعية والامبريالية ، في حل التناقض مع الرجعية لصالح الثورة الى الابد » .

د — العلاقة مع الانظمة العربية (٢)

طيلة السنوات الثلاث الماضية ، لم تنطلق معظم فصائل المقاومة في بناء علاقاتها مع الانظمة العربية ، انطلاقا من مواقف هذه الانظمة من مسالة قوانين « عملية تحرير فلسطين» «الصراع مع الاستعمار والامبريالية» بحكم الترابط الجدلي اليومي والحي بين « مسالة الصراع مع اسرائيل والصراع مع الامبريالية والطبقات الرجعية العربية المرتبطة بالامبريالية » نظرا لغلبة الايديولوجية البورجوازية في صفوف معظم فصائل المقاومة (خاصة الاطارات الاساسية) ولهذا بقيت العلاقة بين معظم فصائل المقاومة والانظمة العربية « واقفة على رأسها » تحت شعارات « عدم التدخل بالاوضاع الداخلية العربية » في سبيل « الحصول على مكاسب مادية انية — سلاح ، مال ، مواصلات — » ، وترتب على هذا غياب البرنامج الثوري البديل لبرامج هزيمة ٦٧ ، ونكبة ٤٨ ، وبالنتيجة ممارسة علاقة ديماغوجية (تضليلية) مع الجماهير الفلسطينية والعربية ، واعطاء الانظمة الرجعية صكوك غفران وطنية مقابل حفنة المساعدات التي تقدمها . وكذلك الصمت على برامج الانظمة الوطنية العاجزة عن اكمال مهمات التحرر الوطني الديمقراطي. وكل هذا جعل العلاقة مع حركة الجماهير العربية بالضرورة ذات طبيعة عاطفية غير منظمة وأبعد التحالف العضوي الوثيق والمنظم مع فصائل حركة التحرر العربية لوضع الصراع في حجمه الموضوعي مع الثالوث غير المقدس (الصهيونية + الامبريالية + الرجعية العربية) . هذه العلاقة حلت محل « نظرية الاعتماد على الذات والجماهير » وساهمت في تكبيل حركة النهوض الجماهيري الثوري ، المنظم ، محليا وعربيا ، وتركت حركة المقاومة الى حد بعيد تحت رحمة الانظمة العربية (في حياتها المادية والسياسية) وفريسة للتناقضات التي تحكم هذه الانظمة ومخططاتها في منطقة الشرق الاوسط وبالنسبة للقضية الفلسطينية، بينما دور الجماهير العربية يتراوح بين الالتفاف العاطفي والدعم المادي (المالي والبشري) المحدود .

وبكلمة : كل هذا ترجم في معركة ايلول بفقدان المبادرة وحشر المقاومة في مواقع دفاعية اخذت طابع حرب المواقع شبه النظامية لا طابع الحرب الشعبية المتعددة الاشكال « شوارع » ، بيوت ، كمائن ، غارات .. الخ وطويلة النفس تنتقل بالمقاومة من مواقع دفاعية الى التعادل فالهجوم وحرب المواقع وحدها ليست في صالح المقاومة بالنتيجة لان التفوق الكمي والتكني في مثل هذه الحرب هو لصالح الجيش النظامي . والتكوين الذاتي السياسي والعسكري اللاثوري لبعض الاطارات ، دفعها لتعطيل اكثرية الطاقات عن الصراع الوطني — الطبقي ضد الرجعية رغم الخطوات المقررة لاقامة حكم وطني في شمال البلاد والتقدم نحو عمان مما يدفعنا للتساؤل ، هل ان الامور تقف عند حدود غياب الفهم السياسي والعسكري الثوري أم ماذا ؟ على ضوء النتائج السياسية للحملة ونظرا لهذا الشكل من العلاقة مع الانظمة العربية فقد سقطت المقاومة في شبكة هذه الانظمة ومخططاتها للمنطقة (اتفاقية القاهرة) التي انقذت العرش الهاشمي وأعطته امتيازات جديدة (مكافاة المعتدي على عدوانه) بمنحه الهيمنة على المدن باجهزة القمع التي ذبحت الشعب والمقاومة تحت ستار « عودة اجهزة الدولة تحت الادارة المدنية » الى الهيمنة على البلاد . وبهذا قامت « اتفاقية القاهرة » بدور حماية العرش بدلا عن الانزال الامريكي وأعطته حقنة حياة جديدة ليتابع هجومه المضاد على الثورة والجماهير لان من مصلحة الانظمة العربية الملتقية في مؤتمر القاهرة اتخاذ هذا الموقف ، والا لماذا لم تتخذ غيره بعد افتضاح المذبحة تحت سمع وبصر وفد مؤتمر القاهرة .. وبالاتفاق ايضا جرى تكبيل المقاومة ووضعها تحت « وصاية وسقف الانظمة العربية » . لتقف معركة المقاومة عند حدود التراجع خطوتين لصالح « الرجعية الاردنية — الفلسطينية » التي تتابع هجومها تحت سمع اتفاق القاهرة والانظمة الموقعة عليه ، ولتكرس الاتفاقية تمزيق وحدة الشعب بين فلسطيني وأردني ليتم استغلالها في سبيل نتائج تتعلق بالتصفية الشاملة للقضية الفلسطينية « مسالة الدولة الفلسطينية » .

ثانيا — المقاومة بين المدن والقرى (الضفة الشرقية) :

ا — ان السياسة الاقليمية التي اخذت بها بعض فصائل المقاومة طيلة السنوات الثلاث الماضية (فلسطنة القضية الفلسطينية سياسيا ، وطنيا ، نقابيا ، مهنيا في الساحة الفلسطينية — الاردنية ، وشعارات عدم التدخل بالاوضاع الداخلية للاقطار العربية) قد دفعت باتجاه تعميق الانقسام بين ابناء الشعب الواحد (فلسطيني ، اردني) وقد عملت الرجعية الحاكمة على استغلال هذه الممارسات الخاطئة (والتي تقفز فوق الواقع التاريخي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لوحدة الساحة والشعب) لخدمة اغراضه المعادية لكل الطبقات الوطنية والثورية في عموم البلاد ، وتوظيف استغلاله في خدمة تنفيذ المخططات الامبريالية الرجعية لضرب وتصفية حركة المقاومة ، ودفع ابناء البلد الواحد للاقتتال الاهلي فيما بينهم تحت شعارات زائفة ورجعية « الحفاظ على الاردن والكيانية الاردنية .. الخ » وخاصة في الجيش والامن العام .

والاهم من استغلال الرجعية للممارسات الاقليمية الفلسطينية هو : تلمس قطاعات واسعة من القوى الطبقية الوطنية الشرق اردنية المعزلة عن حركة المقاومة ، اذ ان ارتباطها بحركة المقاومة اقتصر الى حد كبير على الموقف الوطني والقومي العاطفي . كل هذا نظرا لغياب اي برنامج وطني — طبقي في قاموس المقاومة وممارساتها اليومية (تتلمسه الجماهير الاردنية باصابعها العشرة)، يتناول حل معضلات التحرر الوطني الديمقراطي الاردني — الفلسطيني على أرض الضفة الشرقية ، والخطوات البرنامجية التي أخذ بها الجناح اليساري والراديكالي في المقاومة ، لم تحفر جذورها الواسعة في صفوف الجماهير الاردنية ، نظرا للفترة القصيرة بالممارسة ، واصرار الفصائل الاخرى عمليا ونظريا على متابعة سياستها الاقليمية ، ويقظة الرجعية ورد فعلها السريع بالحملات العسكرية المتتالية لقطع الطريق على انتشار وتعميق النهج الثوري في العلاقة الجدلية اليومية بين قضايا الثورة الاردنية — الفلسطينية (النضالات والاضرابات المطلبية والنقابية العمالية ، تعزيز الحريات الديمقراطية مساندة القوى الوطنية الاردنية ، محاولة نشر الوعي الوطني والطبقي الثوري في صفوف الفلاحين في القرى ، وحدة الشعب والكفاح ضد الثالوث الامبريالي — الصهيوني — الرجعي ، المسالة الزراعية ضد كبار الملاك واشباه الاقطاعيين .. الخ — قرارات المجلس الوطني الفلسطيني السابع والاستثنائي ، قضايا الجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية ، المجالس الشعبية المنتخبة، الحكم الوطني والسلطة الوطنية والنضال من أجل اسقاط السلطة العميلة وتطهير اجهزة الدولة من الرجعيين والعملاء ..)

ان النهج الذي مثل الوجه الملموس الغالب لسياسة حركة المقاومة هو الذي دفع بالجماهير الاردنية الى تلمس عزلتها عن الثورة عمليا وماديا والاكتفاء بالتعاطف القومي العريض وهذا ما يفسر قلة العناصر الشرق اردنية في صفوف المقاومة من جهة ونجاح الرجعية الحاكمة في تجنيد القطاعات الاوسع من الجنود والضباط ضد حركة المقاومة .

ب — أكدت تجربة ايلول ان الميدان الاساسي لحركة المقاومة هو « المدن والمخيمات » فهي التي تمثل الغابات البشرية الكثيفة التي تذوب فيها المقاومة ، كما أنها تمثل القواعد الاساسية « للالتجاء والامداد » البشري والمادي والسياسي . وذلك بفعل عوامل الكثافة البشرية وانتشار الثقافة السياسية الوطنية ، وكون المدن والمخيمات موطن الحركة الوطنية تاريخيا وحيث انتشار الثقافة والتنظيمات الوطنية والنقابية والمهنية للطبقة العاملة والطبقة البورجوازية الصغيرة (محامين ، مهندسين ، معلمين ، اطباء ، حرفيين .. صغار التجار ..) فان المدن والمخيمات ، شكلت الغابات البشرية الواقية لحركة المقاومة ، كما أن نهوض حركة المقاومة والنهوض الجماهيري الوطني والعمالي المتعاطف مع المقاومة والمعادي للامبريالية والصهيونية والرأسمالية المستغلة (المحلية) وبالمقابل تلمس ضعف واهتراء الرجعية .. دفع بجماهير المدن ، العمالية والفقيرة والبورجوازية الصغيرة وقطاع من البورجوازية المتوسطة الى التعاطف مع المقاومة بوجه النظام الرجعي المعادي لطموحاتها الوطنية والديمقراطية (معاداة الاستعمار والصهيونية ، ورفض هيمنة شبه الاقطاع وكبار الملاك والكومبرادور على حياة البلاد الاقتصادية والسياسية وربط البلاد بعجلة الامبريالية ، العمل على تحديث الدولة وبناء اقتصاد وطني ، الديمقراطية السياسية البورجوازية ..)

جـ — كما أكدت التجربة أن وضع القرى ، مختلف الى حد كبير جدا عن وضع المدن ودورها في حياة الحركة الوطنية والمقاومة . بفعل عوامل تاريخية واقتصادية وعوامل لها علاقة بسياسة حركة المقاومة .

تاريخيا : بقيت الحركة الوطنية بعيدة عن الامتداد الثقافي والسياسي والديمقراطي الى القرى فقد انحسرت الحركة الوطنية في المدن والمخيمات بفعل برنامجها الوطني العام ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية وغياب البرنامج الديمقراطي عن الريف (المسالة الزراعية ، الصراع ضد الاقطاع وكبار ملاك الاراضي والرأسمالية الزراعية ، والصراع ضد علاقات الانتاج الاقطاعية والرأسمالية في الريف ، ادخال الالة والتعليم .. الخ) فقد ظل برنامج الحركة الوطنية طيلة العشرين عاما الماضية مقتصرا على المواقف الوطنية العامة وبعض النضالات العمالية المطلبية رغم كثرة الشعارات « الاشتراكية » ، وبهذا بقي الريف بعيدا عن الارتباط العضوي الفعال بالحركة الوطنية في الاردن .

اقتصاديا : في ظل التخلف العام في الريف (سيادة وسائل الانتاج البدائية) وشحة الانتاج الزراعي (وسائل انتاج بدائية ، اعتماد مواسم المطر وتكاد تكون دورة الحياة الزراعية في الضفة الشرقية سنة ماطرة وثلاثة جافة) بالاضافة الى الاستغلال الطبقي في الريف ، فان الحياة الاقتصادية للقرى الاردنية تعتمد في معظمها على أجهزة الدولة وخطط الرجعية الحاكمة . فان ٥٠ بالمئة من دخل القرية ياتي من المنخرطين في صفوف اجهزة الدولة وخاصة الجيش الذي يعتبر مورد الرزق وميدان التوظيف الواسع لابناء القرى بالاضافة الى البدو . كما ان سوء المواسم الزراعية يجعل القرية تحت رحمة « حسنات » النظام الذي يعتمد سياسة الانفاق غير المنتج على القرى — خدمات ومساعدات — بدون أية مشاريع للتنمية الزراعية واستصلاح الاراضي .. الخ . وهنا نلاحظ أن اعتماد القرية الاردنية على « الجيش وصدقات النظام » تزداد نسبتها كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب حيث تتراوح بين ٦٠—٩٠ بالمئة ، ويبقى دون الثلث من حجم دخل القرية يعتمد على الزراعة .

سياسة المقاومة : التي اعتمدت في تعاملها مع القرى على تقديم بعض الخدمات الطبية والاجتماعية والتعامل الاقتصادي البسيط مع القرية (شراء بعض حاجات القواعد المجاورة ، وغاب اي برنامج ديمقراطي في ممارسات المقاومة بالريف) . ومن هنا بقيت القرية الاردنية بعيدة عن تلمس المصلحة الطبقية (المسالة الزراعية وحل مشكلة الفلاح الاقتصادية) في الثورة . كما أن بقاء القرية الاردنية بعيدة عن الاحتلال الصهيوني افقدها تلمس المصلحة الوطنية في الثورة من حيث الدفاع عن أرض الوطن وأرض الفلاح .

هذا كله عكس نفسه على علاقة القرية بالنظام الرجعي فظلت ترى مصلحتها الاقتصادية مرتبطة بالدولة القائمة ، ولا تتلمس مصلحة طبقية بالارتباط بالمقاومة لغياب البرنامج الديمقراطي في مهمات المقاومة بالريف . كما أنها لا تتلمس مصلحة وطنية بالدفاع عن ارض الوطن . فبقيت علاقتها مع المقاومة عاطفية عامة . كما أن السياسة الاقليمية البارزة للمقاومة واستغلال النظام ايضا لهذه النزعة ، دفع بالقرية بشكل عام الى الارتماء في حضن عدوها الطبقي والوطني (الرجعي الامبريالي) وخاضت المعركة بجانبه أو ظلت محايدة عندما شن النظام حملة ايلول البربرية لتطويق وابادة المقاومة .

ومن هنا ولهذه العوامل مجتمعة نشهد في المحالة الراهنة ردة رجعية واسعة في الريف ضد الثورة ، تتسع كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب .

ان قيمة ودور الريف في حرب الشعب الوطنية ضد العدو الصهيوني أو هجمات الرجعية لابادة المقاومة وفرض الحلول الاستسلامية على الشعب والدكتاتورية الرجعية السوداء على البلاد ، لا تاتي من حجم كثافة السكان بالقياس للمدن ، بل من طبيعة وحجم دوره في العملية الوطنية سواء باحتضان حركة المقاومة او معاداتها

— البقية على صفحة ١٥ —

١ — حركة المقاومة في واقعها الراهن — تحليل ونقد —

٢ — المقاومة والاوضاع العربية — من كتابات الجبهة الديمقراطية —

تظاهرة طلابية

مطالب الطلاب الثانويّين ظاهراتهم

كان الطلاب في لبنان بصورة دائمة تقريبا قوة سائدة من قوى الموقف الوطني . والدليل على ذلك مشاركتهم المستمرة ومنذ مطلع الخمسينات ، في حل ردود الفعل على الحركات الرجعية في المنطقة العربية : فقد ساهموا في الوقوف في وجه الاحلاف العسكرية الاستعمارية، كما شاركوا في دعم المواقف الوطنية العربية منذ السويس عام ١٩٥٦ حتى المقاومة الفلسطينية .

لكن اصاب هذه القوة ما اصاب اجنحة اخرى في الموقف الوطني في لبنان . فهي كانت، وما زالت الى حد بعيد ، تشارك في المعارك الوطنية دون أن يتضح لها، وللاطراف الاخرى، نوع الصلة التي تربط المعارك الوطنية بالمعارك الطلابية « الخاصة » . لذلك لم تكن مساهمتها في الموقف الوطني مساهمة محددة ، تنطلق من ظروف خاصة لتصب في الاطار الواسع . لذلك ، ايضا ، فهي لم تحقق الاساس الذي يسمح للحركة بالنمو والاتساع والوضوح : لم تحقق تنظيما طلابيا ديمقراطيا، لم تنجز برنامجا عاما يحدد موقعها من التحالف الجماهيري الواسع ، لم تستطع هدم الحواجز الطائفية ... واذا كانت في ذلك كله تحمل اثار وضع الحركة الوطنية الديمقراطية في لبنان ، فهي لم تستفد تماما من بعض الامتيازات التي يوفرها الوضع الطلابي الخاص .

لا ينسينا هذا التحديد العام ما يحدث اليوم وجدته . فمنذ ١٩٦٦ لم تطرح المطالب الطلابية بهذه الحدة . خلال هذه الفترة ، ولا سيما منذ صيف ١٩٦٧ والهزيمة العربية ، غلبت المشاركة القومية على العمل الطلابي الثانوي. ولا شك أن هذه المشاركة انضجت لدى الطلاب حسا سياسيا واضحا ، غير أن هذا النضوج لم ينجح في طرح قضية التنظيم — السياسي او المهني — فلم يشمل الا فئة ضيقة . الا ان نتائج المشاكة السياسية واضحة في تحرك الايام الاخيرة . فالبيانات التي توالت من مختلف الاطراف(1) تدل على أن ثمة شيئا جديدا في معالجة الطلاب الثانويين لمشاكلهم ، وهذا الجديد يشكل خطوة الى الامام منذ معركة ١٩٦٦ (التي سقط فيها ادوار غنيمة في صور) .

١ — بينما كانت شعارات ١٩٦٦ تطرح مطلب الغاء العلامة اللاغية دون تحديد واضح لدور هذه العلامة ، يقوم الطرح اليوم على أساس اكثر تحديدا بكثير . فالربط العام ، اللفظي ، بين عنصر من عناصر الوضع التعليمي — العلامة اللاغية مثلا — وبين مجمل تنظيم التعليم ، لم يعد بالعمومية السابقة ، بل اخذ يرتكز على قاعدة من التحليل واضحة في خطوطها العريضة . فالبيانات تفضح وجود سياسة تعليمية لدى الدولة تهدف الى تصفية الطلاب ذوي الاصول الاجتماعية المتواضعة . اي أن التعليم ، بعد مرحلة انتشار « ديمقراطي » — دفعت الفئات الشعبية كلفته — وبعد أن سد الحكم احتياجاته منه ، اخذ في الانتقال الى مرحلة جديدة يصبح فيها امتيازات . والسياسة التعليمية التي تفضحها البيانات تستخدم وسائل تعليمية « طبيعية ». فباسم « الثقافة » ، وباسم « الانفتاح اللبناني » على تعدد الثقافات بحكم مركز لبنان الجغرافي والتاريخي نقطة التقاء بين الشرق والمغرب الخ .. باسم ذلك تضخم المناهج حتى تشمل مواد لا دور لها الا « الزينة »، ومعلومات هرمت ببعث من المتاحف حتى يتحقق « انفتاح الثقافة اللبنانية » . وحتى يتم الامر، يستمر لبنان ، وحده من دون سائر البلاد العربية المستعمرة سابقا ، في استخدام لغة اجنبية وسيلة تعليمية اساسية في مناهجه . لقد أدرك الطلاب بوضوح ان وراء الدعوة الثقافية المجردة تقف مصالح لا تملك من الثقافة شيئا : البرامج الموسوعية التي تلقن باللغة الاجنبية مصيدة للذين لم يرثوا من أوساطهم العائلية مرونة التعبير والمقدرة على التصرف فيه .

٢ — تفضح البيانات ، ولو بسرعة ، تناقض موقف الدولة في اجراءاتها التعليمية. وهو تناقض يكشف عن مهمة التعليم الجديدة. فالطلاب الذين تصفيهم العلامة اللاغية والبرامج الموسوعية هم الطلاب الذين اعدتهم مدارس وزارة التربية نفسها . اي أن الدولة عندما تطلب مستوى تعينه هي ، لا تقوم بتوفير مستلزمات هذا المستوى والاعداد له . لذلك كان خريجو مدارسها هم الذين يدفعون ثمن اعدادهم غير الوافي . ما هو اذن مقياس تحديد المستوى المتوسط ؟ اذا لم يكن المقياس هو متوسط طلاب المدارس الرسمية فلا بد انه متوسط مستوى طلاب اخرين . وهؤلاء « الاخرون » يعرفهم الجميع : انهم طلاب الارساليات والمدارس العلمانية الاجنبية.

1 — ليس من قبيل الصدفة ان تكون الفئات « الناصرية » اكثر الفئات تخلفا : فبياناتها — المرقمة ! — اما تحريض لفظي بدون ادنى تحليل ، واما اتهام بسرقة الحركة موجه للفئات « المستوردة افكارها » . فهي تدافع عن مصالحها لكنها لا ترغب في ان تجرها مصالحها الى معركة مع حلفائها السياسيين .

الطالبات يشتركن في المظاهرة

- تحليل البيانات الطلابية لاوضاع التعليم بداية مساهمة في الوعي الديمقراطي
- قوى الحركة الوطنية الديمقراطية هي قاعدة النضال الطلابي
- المهمتان العاجلتان : تنظيم التحرك وتوسيع قاعدته
- لماذا لا يعلن وزير التربية عن اتجاه اعادة النظر في البرامج ؟

انهم هم المقياس المفروض على الذين تلقوا تعليمهم في شروط مختلفة تمام الاختلاف. اذن ، لماذا المدارس الرسمية ؟ اذا كانت هذه المدارس قد اعدت ، في العشرين سنة الماضية ، جمهور الموظفين والفنيين والمعلمين الذين كانت الرأسمالية اللبنانية بحاجة لهم ، فان دورها الان آخذ في التحول : فهي لن تسمح بالمرور الا « للنخبة » .

٣ — من هنا تنتقل البيانات الطلابية الى معالجة علاقة المناهج بحاجات العمل والانتاج من ناحية ، وبمتطلبات ثقافة وطنية من ناحية ثانية . فالمسالك التعليمية الحالية تضع الطالب امام خيارين لا ثالث لهما : فهو اما أن يصبح متخصصا من مستوى رفيع ، او ما يسمى « اطارا عاليا » — استاذا او طبيبا او مهندسا — واما ان يتخبط في البطالة او العمل الذي لا يتطلب اية خبرة — التعليم الابتدائي والتكميلي في المدارس الخاصة ، الحجابة ، وظيفة الفئة السادسة .. اما الحاجات الوسطى التي تتطلب تدريبا فنيا دون التخصص الطويل ، فلا مكان لها فعليا في التعليم ، فالتعليم المهني هامشي ، والطريق « الطبيعية » هي طريق البريفه ، البكالوريا القسم الاول .. حتى الجامعة . الى جانب ذلك ، لا يقدم التعليم الحالي لطلابه لمواجهة الظروف التاريخية التي يعيشون فيها الا تفاهات التبرير اللبناني التي تجعل من العالم وما يحدث فيه مديحا رتيبا لاوضاعنا وحكمتنا وتعايشنا وحيادنا . فمواطن هذه الثقافة قمري الجنسية .

٤ — هذه الاوضاع تجد تكريسها « على صعيد المؤسسات» في استمرار سيطرة المدارس الاجنبية ، او اللبنانية التي لا شيء لبنانيا فيها الا هويات طلابها وادارييها . هذه المؤسسات لا تكتفي بفرض مقاييسها ، كما رأينا ، بل تتعداه الى فرض ثقافاتها ولغاتها وادابها . وكان الاستقلال ، في هذا المجال، هو أن يوقع المعاملات الادارية التي تضطر لها هذه المدارس ، موظفون في وزارة يتولاها وزير لبناني .

٥ — ينتج عن ذلك أن ما يسميه احد البيانات « الهجرة » نحو الموحدة او التوجيهية ليست مشكلة شهادات ، كما يصور بعض موظفي وزارة التربية . مشكلة الموحدة والتوجيهية هي عدم الملاءمة بين النظام التعليمي الحالي وبين حاجات اوسع الفئات الشعبية ، حاجات تتناول الثقافة ومضمونها ، كما تتناول الامكانات التي يفتحها سوق العمل .

يلخص الطلاب مطالبهم بالنقاط التالية :

- **الاعتراف بالمعادلات**
- **الغاء البكالوريا ، القسم الاول**
- **تعديل المناهج بمشاركة الاساتذة والطلاب**
- **الغاء العلامة اللاغية**
- **تعريب التعليم**
- **اختصار المواد الواسعة**
- **توحيد الكتاب المدرسي**
- **تنفيذ تنويع البكالوريا .**

دجل الوزير « الاصلاحي »

اذا كان الطلاب يخلصون من تحليلهم الى مطالب لا تتفق تماما مع التحليل — كما سنوضح — فان تحليلهم هذا اذا ما قيس بتصريحات وزير التربية الحالي ، غسان تويني، ينم عن ادراك تبدو ازاءه هذه التصريحات ثرثرة فارغة .

فالوزير « الثائر» على صفحات الجريدة الزرقاء والداجن في مكاتب الحكم لا يجيب على اي من الاسئلة المطروحة. وحماسته وهو ينتصر للبنانية الشهادة مضحكة: فهذا الفارس اللبناني ينسى أن أكثر من ربع التعليم « اللبناني » اجنبي المؤسسات والمعلمين ، ينسى أن لغة التعليم « اللبناني » ليست هي لغة ثقافة لبنان ، ينسى أن الشهادات « اللبنانية » استيراد اجنبي كمطابع تعاونيته .. وهو اذ يتكلم عن الحلول الديماغوجية ديماغوجي رخيص ، لان ديماغوجيته ترضي فئة اخرى غير الفئة التي تحتاج للموحدة والتوجيهية . فهو يتكلم عن هاتين الشهادتين بمنطق ابن بيوتات المنطقة الغربية والاشرفية: فهو لا يحدس انهما حصيلة تفاوت بين تعليم موروث وحاجات جديدة تفاوت غذاه الذين توالوا على الحكم والذين يرثهم دون ان يغير من حكمهم الا اسلوب المخاطبة . أما « الحلول » التي يقترحها فكلها تحاذي المشكلة : فالمدارس الليلية المجانية لن تتيح للطلاب الذين أعدتهم المدارس الرسمية أن ينفذوا من شباك الشهادات الحالية ، وببرامجها ولغاتها . والكلام على اعادة النظر في البرامج مطاط بدون حدود : لماذا لا يفصح الوزير عن وجهة اعادة النظر هذه ؟ هل هو فعلا لا يعرف ما هي المشكلة ؟ اما الدراسات والاحصاءات فلن تقول من تلقاء نفسها ما هي الحلول ، لان الحلول هي نتيجة سياسة تعليمية تقرر انطلاقا من مصالح فئات اجتماعية محددة . تستطيع الدراسات ان تحدد كمية الحاجات لا نوعها . وهذا ما لا يجيب عليه الوزير « الاب » : لان النوع السائد للحاجات هو النوع الذي يتبناه ، وسوف يتبناه اذا لم يجبره ضغط الطلاب على التخلي عنه . اما ابوته التي يشهرها ليساوي بنفسه الاباء الذين يستمعون اليه فهي شبيهة بالمساواة التي تعبر عنها مزحة عنال النجمة : انا وهنري فرعون نملك اكبر اسطبل سبق في لبنان .

قاعدة التحليل الطلابي : القوى الوطنية والديمقراطية

ولكن وزير التربية ، الحالي مثل السابق ، يقوم بمهام عمله . وهذا ما يعرفه الطلاب . اذ أن تحليلهم لمشكلة التعليم يناى بهم عن عناء ربط حركتهم بتحريض بعض مدراء المدارس الخاصة التي تعد للموحدة والتوجيهية(2) وهو غباء لم يتركه الوزير المثقف يعتب عليه. فالتحليل الطلابي ، وان هو لم يوضح الموضوع كفاية ، يطرح مشكلة التعليم بما يجعل منها مشكلة ديمقراطية وطنية تحتل مكانها الفعلي والصحيح من برنامج المرحلة الوطنية والديمقراطية ومن النضال الجماهيري .

١ — فالجواب على السياسة التعليمية التي تتبعها الدولة ، من خلال وزارة التربية ، هو ديمقراطية التعليم . وهي تعني اولا تعميمه ومجانيته . عندما تقوم الدولة تبقنين التعليم، تاركة ٣٧ بالمئة من الذين هم في السن الدراسية خارج المدارس ، كما تعترف احصاءاتها ، فلا بد أن يكون التقنين على حساب الذين لا يستطيعون شراء « السلعة». والذين لا تستطيع الدولة منعهم عن الدخول الى المدارس هم الذين تتربص لهم عند نهاية المرحلة الثانوية ، وذلك عند نقطتين : قسمي البكالوريا . لذلك فان الطلاب عندما يطرحون مسالة اسس التصفية ، وطابعها الاجتماعي الطبقي الواضح ، فانهم يطرحون فعلا ، وعوا ذلك ام لم يعوه ، مسالة التصفية في كل المراحل . واذا كانت اللغة الاجنبية والبرامج المرهقة والمدارس التي لا قاعة للمطالعة المسائية فيها .. هي وسائل التصفية في المرحلة الثانوية ، فان الوسائل الاولى اكثر « وقاحة » : انها المال بكل بساطة .

٢ — لكن ديمقراطية التعليم لا تقتصر على تعميمه ومجانيته . فالبرامج ، كما يردد الثانويون ، مصفاة تعمل ضمن التعليم نفسه، عندما يتوفر . لذلك كانت ملاءمة البرامج لاستيعاب الطالب شرطا من شروط الديمقراطية. كما أن من شروطها وطنية التعليم ، لغة ومضمونا . ومن شروطها تامين تعليم لا يستتبع كلفة على الاهل — الكتب ، اللباس — تمنعهم من ارسال اولادهم الى المدارس .

٣ — والجواب على تناقض الدولة في تطلبها لمقاييس لا تعد هي لها ، هو تعزيز التعليم الابتدائي بالدرجة الاولى . ففي هذه المرحلة تتاصل الفوارق الثقافية ، الناشئة عن تفاوت مستويات الاهل الاجتماعية ، كما تتاصل مثلا الفوارق اللغوية والذهنية ، تبعا للاولى . وبينما تقبل فئات اجتماعية متوسطة على التعليم الثانوي الرسمي ، تراها تانف من التعليم الابتدائي الرسمي . لماذا ؟ لان الابتدائي الرسمي « للعوام » ، ومن يستطيع النفاذ منه والعبور الى المرحلتين التكميلية فالثانوية ، هو الذي يستطيع اهله الصبر على اعالته . لذلك كان التناقض بين اعداد الابتدائيين والتكميليين مخيفا .

٤ — تطرح الملاءمة بين المناهج والحاجات الثقافية والعملية مسالة الحاجات التي وضع التعليم الحالي ، منذ وضع ، لتلبيتها . من الواضح انها حاجات تتلخص في الخدمات : الثرثرة العامة المرافقة لثلثي الدخل اللبناني المالي والتي يسميها الاقتصاديون الجديون « الموهبة اللبنانية » ، الاختصاص الفني الضيق للعناية بالمرافق الجديدة (الطرقات ، التلفون)، التعليم ، لتجديد العناصر التي تمد الحاجتين الاولين . ان ازمة التعليم الحالية ، والتي انفجرت منذ منتصف الستينات ، هي في عجز الحاجات السابقة عن استيعاب دفق مستمر من الطلاب الذين اعدوا لها . وكان هذه الحاجات ازلية لا تتغير . لكن وهم ازلية هذه الحاجات ينبع من مصدر معروف : فالحاجات المتجددة هي ما لا قبل للرأسمالية اللبنانية ، ودولتها ، به . فالحاجات المتجددة تتناول ثقافة وطنية نقدية تتيح فهم عوامل الاوضاع المعاصرة التي نحن نتاج لها ، وتتناول اعداد مهارات فنية لا تقوم فقط بالصيانة والادارة الفنية بل تساهم في تنمية قوى انتاج لبنانية وعربية تستطيع ارساء الاستقلال عن السيطرة الاستعمارية على اسس مادية متينة .. ولكن من يحمل هذه الحاجات ؟ في اية قوى اجتماعية تتمثل هذه الحاجات ؟ انها تتمثل في العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين .

من التحليل الى المطالب

هل تفي المطالب بوعود التحليل ؟

— تشكل المطالب مزيجا غير محدد الوجهة. لكن يمكن توزيع المطالب الى اتجاهين عريضين. الاتجاه الاول ، ويضم المعادلات ، والغاء البكالوريا ، القسم الاول ، والعلامة اللاغية، واختصار المواد الواسعة ، يجيب على الحاجات المباشرة ويشكل احراجا كميا للنظام التعليمي الحالي . فهذا الاتجاه ، اذا استطاع الطلاب فرضه ، يحمل معه الافاعديدة من الطلاب الذين سوف تضطر الدولة لايجاد اماكن لهم في الجامعة ، ما يتبع الاماكن من اساتذة وتجهيزات . كما أنه سوف يضخم مشكلة البحث عن العمل ، وايجاد المرافق التي تستطيع استيعاب المتخرجين . واذا كان الاحراج كميا ، كما قلنا ، فهذا لا يعني انه ثانوي لا يلقى اليه بال . انه عامل تفجير لاطر التعليم الحالية . لكنه عاجز بصورة واضحة عن تحديد الحاجات الجديدة التي يفترض بالتعليم أن يتلاءم معها . فالفيض العددي الحالي ، والمدعو الى الاتساع ، لا يشكل جوابا على الامور التي سوف تطرح في مستقبل قريب : مجالات العمل ، الحاجات الاقتصادية ، الحاجات الثقافية ... وحتى اليوم غلب هذا الاتجاه المباشر على الاتجاه الاخر الذي بقي كلاميا ، اي ان التعبئة الطلابية لم تتم على اساسه ولم يشكل صلة اتصال مع فئات غير طلابية ذات مصلحة في هذه المطالب. يضم الاتجاه الثاني المطالب التالية : تعديل المناهج ، التعريب ، تنويع البكالوريا ، فالتعديل ، كما يطرح ، مطلب بلا مضمون . ما هي العناصر الدراسية التي ينبغي تعليمها؟ كيف تعلم ؟ ما معنى وصفها بـ « الوطنية » ؟

— البقية على الصفحة ١٥ —

2 — اما الذين ثاروا لكرامة دكاكين العلم — وهي تسمية لم يخترعها الوزير بل استعارها من ... الطلاب — على شاكلة جريدة «اليوم» فيرجعون بالمطالبة الطلابية سنوات الى الوراء.



الطلاب يرفعون مطاليبهم

رسالة بعقلين

تظاهرة من أجل الثانويّة!

تخرج منطقة الشوف من الدائرة المستفيدة من النظام الرأسمالي اللبناني (فهي ليست منطقة سياحة واصطياف ، ولا مركزا للبنوك ولا تقع على خط الترانزيت والمرافىء البحرية والجوية) فهي زراعية متخلفة تطبع جماهيرها بالفقر ، لاهمال الدولة تصريف منتجاتهم الموسمية . هذا الواقع يقف حائلا دون ارسال ابنائهم الى المدارس الخاصة . وليس في المنطقة التي يبلغ عدد سكانها ١٥٠ الف نسمة سوى ثانوية خاصة واحدة وثانوية رسمية تأسست عام ١٩٥٧ .

وبقصد شل المدرسة ارسلت الحكومة مديرا يقول لطالب التسجيل : انت فرع انجليزي ، وعندنا فرع فرنسي ، ولطالب في الفرع الفرنسي : عندنا فرع انجليزي . » الى أن عم هذا الخبر في البلدة بعد رفض الكثير من الطلاب في محاولة لابقاء المدرسة بلا طلاب لكي تسهل زحزحتها .

والثانوية بشكلها الممسوخ عبارة عن غرف موزعة هنا وهناك في أطراف البلدة مستاجرة من ازلام الاقطاع باسعار عالية جدا (تدفع من الضرائب المفروضة على الشعب) وتتحكم في اختيارها مصالح انتخابية تربط النائب بجمهوره .

وخلال هذه السنوات السبعة تزايد عدد الطلاب بنسبة ١٥٠ طالبا سنويا مما اضطر الثانوية ان ترفض اكثر من هذا العدد لعام ٧٠—٧١ ، لعدم توفر المقاعد اللازمة لهم .. ولا يزال ٤٠ طالبا منهم دون مدرسة — عدا الذين ارغموا على بيع ما يمكن أن يملكوه ، ليستغلهم اصحاب الدكاكين التعليمية في لبنان كما يستغلوا سواهم . وانسجاما مع مخططات الدولة التربوية ظلت الثانوية بلا تدفئة في هذه المنطقة الجبلية الباردة ، وبدون ملاعب وبدون مختبرات ، وبدون مكتبة وقاعات للثقافة والفنون خنقا لاي انفتاح ثقافي وفكري .

ولقد زار وفد من بعقلين يمثل اهالي البلدة والطلاب وزير التربية شارحا له مطالبه بعد أن تقدم المجلس البلدي في بعقلين بالارض اللازمة للبناء وتحت الالحاح . وكانت ١٧ قرية من قرى الشوف قد تقدمت بعرائض لوزارة التربية تطالب ببناء لثانوية بعقلين . فوعد الوزير بانه (سيلحظ ؟؟) هذا المشروع في موازنة وزارته لعام ٧١ . وقد



تظاهر حوالي ٨٠٠ طالب مع بعض اهالي بعقلين احتجاجا على الوعود المؤجلة .

هذا ورفعت شعارات مثل :

(ابن العامل والفلاح لازم يتعلم مرتاح)
(لا عنا جاه ولا مال تنسجل بالكلية)

الكلية اسم الثانوية الخاصة في بعقلين

اعتصم المتظاهرون في ساحة البلدة واقفلوا طرقاتها الى ان يحضر قائمقام الشوف الذي رفض اولا ولبى ثانيا تحت الالحاح والتهديد بتصعيد التظاهرة . وبعد أن زار القائمقام مركز الثانوية المؤلفة من بنائين يبعد الواحد عن الاخر مسافة خمسة دقائق مما يضيع على الطلاب الكثير من الوقت لدى انتقال المدرس من صف الى اخر . حاول تحذير المتظاهرين : باعلانه ان البناء لا يصلح مدرسة لعدم توفر اي شرط من شروط المؤسسة التربوية لا صحيا ولا اجتماعيا ولا حتى تربويا، والهيئة التعليمية لم تكتمل لهذا العام بعد مضي شهر ونصف الشهر على بدء الدروس . وارسل طلاب المدارس التكميلية في الشوف برقيات وعرائض لوزارة التربية دعما لمطلب رفاقهم في بعقلين لانهم مرشحون للانتساب الى هذه الثانوية الوحيدة .

وقد تحرك الطلاب لتشكيل لجان شعبية وطلابية لتحقيق المطالب مؤكدين ان المطالب الشعبية لا تحققها الا الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة ، وهم يرفعون شعار بناء ثانوية بعقلين كخطوة على طريق المزيد من المدارس الرسمية المجانية في المنطقة ويعلنون تاييدهم ودعمهم لكل النضالات الشعبية والطلابية لتحقيق ديمقراطية التعليم ومجانيته في خدمة الجماهير .

عمال



معمل احذية باتا :

صناعة حديثة وأساليب إستغلال «حديثة»

يقع مصنع باتا لصنع الاحذيه في منطقة الجديدة على مقربة من السراي الحكومية. وهو يضم حوالي ٢٣٠ عاملا لبنانيا يرتفع عددهم اثناء الموسم السنوي — الذي يمتد منذ أشهر نهاية الصيف حتى أوائل السنة الجديدة — الى ٢٦٠ عاملا. وبالطبع تلجأ ادارة المصنع الى اختلاق مختلف الاعذار والحجج لطرد العمال الجدد قبل مضي ٣ أشهر على وجودهم في العمل وذلك تفاديا لتثبيتهم. ويتوزع العمال على الاقسام الانتاجية التالية :

اقسام المصنع :

١ — قسم التفصيل . المواد الاولية المستعملة هنا هي من الجلد والقماش . بعض الاعمال تتم بالالات وبعضها يدوي . ويتلقى عمال هذا القسم اجورا اضافية اذا زاد انتاجهم عن المعدل كما يتعرضون للطرد من العمل اذا تدنى الانتاج . وهناك وكيل واحد في هذا القسم .

٢ — قسم الدرز على الماكينات . أغلب عمال هذا القسم من الفتيات والاولاد . كما انه يحتوي عددا من العمال « الفنيين » أي ذوي الخبرة الطويلة . وهو أكبر قسم من حيث عدد العمال . ويشرف عليه ٣ وكلاء .

٣ — قسمان لتركيب الفرعة (اي الجزء الاعلى من الحذاء) بعد درزها . بعض العمال يعملون على الالة الحديثة التي تقوم بصب النعل من مواد تلين بفعل الحرارة . وبعضهم الاخر عمال يدويون يتلقون أجورا مرتفعة ١٥ — ٢٠ ليرة بسبب طول مدة خدمتهم ، حوالي ٢٠ سنة .

٤ — قسم الحذاء الجاهز اي المخزن . ويعمل فيه الموظفون المسؤولون عن دخول وخروج العمال . والاجور هنا مرتفعة لوجود عدد من المستخدمين .

٥ — قسم الكاوتشوك . ويقسم العمل فيه الى مرحلتين . المرحلة الاولى يتم فيها عجن وتحضير الكاوتشوك على الالات . ويتعرض عمال هذا القسم الى مخاطر صحية جسيمة بسبب الغبار المسموم الذي يتصاعد اثناء تحرك الالات وبسبب حرارة الفرن التي تسبب الصداع الدائم للعمال . أما المرحلة الثانية فيتم فيها تركيب الكاوتشوك الجاهز على القوالب . والعمل في هذه المرحلة يدوي .

٦ — قسم تحضير النعل . العمل هنا الي . ويعتبر هذا القسم من اخطر الاقسام بسبب كثرة الحوادث التي تقع فيه . ويذكر عمال باتا الحادث الذي جرى مؤخرا حيث علقت اصابع احد العمال بالالة وكاد أن وكيل القسم رفض نقله بسيارته الى المستشفى خوفا من أن تتلوث السيارة بالدم ! هذا العامل قضى فترة في المستشفى خرج بعدها وقد تعطلت اصابع يده اليمنى . غير أن شركة التامين ، التي كانت تخصم مبلغا شهريا من اجرته رفضت أن تدفع له اي تعويض فيما تحاول ادارة المصنع اقناعه بترك العمل على أساس تعويضه العادي .

٧ — ماكنة البلاستيك الكبيرة التي تخرج منها الاحذية جاهزة تماما . (الجزمات ، احذية البلاستيك ، وسواها) . ويتوجب على عمال هذا القسم ان يجاروا سرعة الالة والا طردوا فورا من العمل هذا مع العلم أن سرعة الالة قابلة للتعديل حسب رغبة الادارة .

والملاحظ من هذا الشرح ان هنالك تقسيما واسعا للعمل داخل المصنع وان العمل الالي هو السائد مما يعني تدني اهمية المهارة الفردية وسهولة استبدال العمال .

- توظيف عن طريق الزعامات ، و ٧٥ من العمال أولاد ونساء
- نشرة دورية تحث العمال على « التضحية »
- « مكافآت » تشق صفوفهم وتستنزف جهدهم
- صندوق توفير يمول مشاريع صاحب العمل وضمان حوادث لا يضمن شيئا .

سياسة التوظيف

تتحكم بسياسة التوظيف في معمل باتا عدة عوامل تهدف في مجموعها الى تسهيل تكديس الرأسماليين للارباح والى تمييع الوعي النضالي لدى العمال .

العامل الاول هو تشغيل الاولاد من فتيان وفتيات . اذ تشير الارقام الى انه من بين ٢٣٠ عاملا لا يزيد عدد البالغين عن ٧٥ فقط في حين أن أعمار الباقين تتراوح بين ١٢ و ١٧ عاما . بالطبع أن الغاية الاساسية من تشغيل الاولاد هي تقليص الاجور وبالتالي زيادة الارباح ، الى اقصى حد ممكن . فالاولاد لا يخضعون لقانون الحد الادنى للاجور وبالتالي فان اجور بعضهم لا تزيد عن ليرتين ونصف يوميا .

وتدخل في سياسة التوظيف عوامل اخرى ذات طابع سياسي . اذ لا يمكن للعامل أن يلقى عملا دون أن يمر عبر «الواسطة» . والمعروف ان في المصنع وكيلين احدهما قومي سوري والاخر كتائبي . وهكذا يدخل كل من هؤلاء عددا من العمال الى المصنع ويستخدم علاقته السياسية بهم لتنفيس وعيهم الطبقي . كذلك فان الوكيلين يلجآن الى دعوة العمال لانتخا باشخاص معينين أثناء الانتخابات النيابية . فالوكيل القومي السوري « النقابي » يحث العمال على انتخاب البير مخيبر مرشح المتن الشمالي .

من ناحية أخرى فان نائب المدير العام (أميل حويك) عضو في بلدية البوشرية ، وهو يستخدم مركزه لاقناع العمال الذين يصوتون في البوشرية بانتخابه والا ...

وتكمل السلسلة بتدخل الاقطاع السياسي الذي « يتوسط » بدوره لعدد من العمال بغية تشغيلهم .

الاجور والارباح

تشير الارقام الواردة في نشرة « البائع » التي تصدرها باتا الى أن معدلات البيع في جميع محلات باتا قد فاقت المعدلات المتوقعة . مقابل ذلك اذا كان معظم العمال من الاولاد فمعنى ذلك أن اجورهم تتراوح بين ٢ و ٥ ليرات يوميا في حين تتراوح أجور البالغين بين ٥ و ٩ ليرات وذلك باستثناء عدد قليل من العمال الذين مضى على وجودهم في العمل حوالي ٢٠سنة والذين تتراوح أجورهم بين ١٥ و ٢٠ ليرة . ولكن هل يحصل العامل على أجوره الزهيدة هذه سالمة ؟ الواقع أن ادارة المصنع تلجأ الى مختلف فنون السرقة والنهب لاستنزاف اجور العمال هذه .

الغرامات

تلجأ الادارة الى مختلف الحجج لانتزاع الغرامات من العمال . كل دقيقة تاخر عن العمل يحسم مقابلها ٥ قروش . واذا نسي العامل ان « يمرك » بطاقته اثناء دخوله او خروجه فالخصم هو نصف ليرة حتى لو كان العامل قد دخل وخرج في الموعد المحدد . كذلك يخصم من أجور العمال اذا اتهموا بالكلام او بالتدخين او بالكسل أو بأية تهمة أخرى . وبالطبع يتذمر العمال من هذه الغرامات غير أنهم لا يعلمون ان قانون العمل ينص على أنه ينبغي ان توضع الغرامات في صندوق تعاوني يشرف عليه العمال ويستفيدون منه في الحالات الطارئة كالزواج او المرض أو وفاة أحد افراد العائلة الخ .. معنى ذلك ان ادارة المصنع تقوم بسرقة العمال سرقة صريحة وبتواطؤ من وزارة الشؤون الاجتماعية . وان على العمال ان يتصدوا لهذه السرقة وان يضعوا لها حدا بنضالهم الجماعي .

الامراض والحوادث الطارئه

حتى القضايا المتعلقة بصحة العمال تستغلها ادارة المصنع لجني الارباح. اذ تفرض شركة باتا على عمالها ان يدفعوا مبلغا شهريا يتراوح بين ٤ و ١٠ ليرات لاحدى شركات التأمين الامر الذي يثير تذمر العمال. وبالطبع فان للادارة « كومسيون » محترما في هذه العملية . واذا ما مرض احد العمال فانه يذهب الى المستوصف القريب التابع للانعاش الاجتماعي حيث يفحصه الاطباء التابعون للمستوصف الذين يقبضون معاشا شهريا من ادارة المصنع مقابل اعطاء تقارير لا تزيد عن اليومين . ويدفع العامل رسما قدره ٣٥ قرشا عن كل زيارة للطبيب . وتمتد السلسلة لتشمل الصيدلية والمستشفى . فاذا ما تطلب مرض العامل أن يحصل على دواء أو أن يدخل المستشفى فان أمامه صيدليتين ومستشفى واحدا يتعاقد معهما المصنع وشركة التامين وذلك لتوفير أكبر قدر ممكن من المصاريف الطبية .

الارهاق الجسدي والاخطار

يعاني عمال باتا الكثير من جراء التعب والارهاق فهم مرغمون على الوقوف طوال مدة العمل (٩ ساعات يوميا) وذلك في كل الاقسام باستثناء قسم الدرز . ويزداد الامر سوءا بسبب ضيق المكان حيث ان العامل يقف الى جنب العامل الاخر تماما وكذلك بسبب صخب الالات ، والغبار المسموم في بعض الاقسام . واذا كان قانون العمل ينص على ايجاد حواجز تحمي العمال من أخطار الالة فان هذه الحواجز غير موجودة اطلاقا في مصنع باتا مما يعني كثرة الحوادث وخاصة حوادث اصابة الايدي . كذلك تتعرض حياة العمال للخطر بسبب عدم وجود مخارج للطوارىء برغم وجود مواد قابلة للاحتراق بسرعة وخاصة الكاوتشوك .

كيف تلجا الادارة لقمع العمال

الاساليب التي تستخدمها ادارة باتا لقمع العمال تتراوح بين الاساليب « التقليدية » والاساليب « الحديثة » على الطريقة الاميركية . فاذا ما ابدى العامل اي تذمر فان الادارة « تذكره » بانه قد دخل المصنع بالواسطة وأن مفعول الواسطة يتوقف اذا لم يحن العامل رأسه . كذلك لا تستهدف الغرامات تعويض اية اضرار يلحقها العمال

— البقية على الصفحة ١٥ —

بعض مقتطفات مما تحويه النشرة التي تصدرها اداره باتا يوميا .

حافظوا على المواعيد

لقد كثر الغياب والتاخير في الاونة الاخيرة ، ولا نعرف السبب .. هل أن أجواء الفرصة قد سيطرت عليكم منذ الان ؟؟ أم ان الكسل عاد ينخر في أجسامكم ؟؟

لا يميز العامل النشيط والمخلص الا من هذه الظاهرة . فاحرصوا اذن أن لا تتأخروا بعد الان ، وأن تحافظوا على مواعيد العمل ، لان الشركة تاخذ بعين الاعتبار هذه الاشياء البسيطة بنظركم وتوليها الاهتمام الكلي ..

... وامتنعوا عن الترويقة !

عدنا نلاحظ الكثير من الزملاء ياكلون ترويقاتهم في المصنع خلال فترة العمل ، ليتسنى لهم فرصة تدخين سيجارة وقت الفرصة وقد تضخم عدد هؤلاء متخذين من رفاقهم مثالا لهم ..

لذلك نطلب من الجميع عدم تكرار مثل هذه السخافات لانها تدل على ضعف الارادة وقله الادراك . فلتقوية ارادتكم ، عليكم باتباع الانظمة التي غالبا ما تكون قاسية ، ولكن حتى اعتاد عليها المرء تصبح طبيعة فيه ، لا يستطيع الحياد عنها ..

مناقشة لقانون العمل اللبناني

العقوبات.. كيف يحددها القانون؟ ..وكيف تطبق فعلاً؟

في مقالات سابقة عن قانون العمل اللبناني ، كنا قد ناقشنا الدور الذي يقوم به القانون المذكور خدمة لارباب العمل.. وكيف أنه يضع في يد رب العمل سلاحا شرعيا يمارس هذا الاخير من خلاله وبواسطته مزيدا من الاستغلال ومزيدا من الاضطهاد ..

أما في هذا المقال فاننا الى جانب تسجيل تلك الحقيقة التي باتت بديهية ، سنعمد الى كشف دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تسرق حقوق العمال والمستخدمين والتي يمنحهم اياها قانون العمل نفسه ، والسرقة تتم لمصلحة ارباب العمل — طبعا — وشركائهم من كبار موظفي الوزارة .

ان المواد ٦٨ — ٦٩ — ٧٠ — ٧١ من قانون العمل اللبناني تحدد العقوبات الواجب اتخاذها بحق العمال ، وتحدد بالتالي مصير الاموال التي تجنى من جراء هذه العقوبات .

ومما يلفت النظر في هذا الباب من قانون العمل خلوه من أية اشارة الى عقوبات قد تكون مفروضة على صاحب العمل نفسه . فلماذا يجب ان يعاقب العامل فقط على أمور ومشاكل قد يقوم بها ؟ ولماذا ليست هناك أية اشارة الى عقوبات يمكن ان يتعرض لها صاحب العمل من جراء قيامه بمشاكل ايضا ؟

ربما كان الجواب عند المشترع العبقري وشركائه في السلطة أن صاحب العمل ملاك لا يأتيه الباطل ابدا .. وهو منزه عن الهوى !.. فقط العامل يمكن أن يخطيء لذلك وجب ان يعاقب ، اما صاحب العمل فلن يخطيء ابدا ..

ان هذا المنطق يحكم مجمل قانون العمل اللبناني . فصاحب العمل هو المعتدى عليه دائما والاجير أو العامل هو المعتدي .. والقانون ما وضع الا لحماية المعتدى عليه من المعتدي !

وفي استعراضنا للمواد المذكورة قد تتبين المشكلة بوضوح أكثر .

المادة ٦٨ :

اذا ارتكب الاجير اثناء العمل خطا جديا أو اهمالا فاضحا او خالف الانظمة الداخلية للمؤسسة حق لرب العمل أن ينزل به على سبيل العقاب غرامة لا يجوز ان تتعدى حسم الاجر ثلاثة ايام عن الفعل الواحد .

المادة ٦٩ :

اذا حصل من جراء الخطا او الاهمال او مخالفة الانظمة ضرر مادي لرب العمل حق له ان يستوفي قيمة هذا الضرر من اجر العامل او المستخدم .

المادة ٧٠ :

في جميع الاحوال لا يجوز ان يجاوز المبلغ المحسوم اجر خمسة ايام في الشهر الواحد .

المادة ٧١ :

ان الغرامات المفروضة على سبيل العقاب يجب أن تخصص بتمامها للاعمال التعاونية دون سواها المنشأة لمصلحة الاجراء وفقا للقواعد العامة التي تحدد بقرار من وزير الاقتصاد الوطني. (١)

هذه هي المواد الاربعة التي تحدد العقوبات وكيفية تطبيقها بحق الاجير .. وسنتناولها مادة مادة .

ان المادة ٦٨ تسمح لرب العمل بمعاقبة العامل متى شاء ورغب ، ذلك بانه من الممكن الاثبات بأن العامل قد أهمل او اخطا بينما من المستحيل ان يثبت العامل براءته .

ان رب العمل هو الطرف الاقوى في علاقة العمل وبالتالي فهو الطرف الذي يأمر ويفرض ويحاسب ولا مرد لحكمه . وحتى قانون العمل نفسه وهذه المادة بالذات تسمح له بذلك .

أما المادة ٦٩ : فتشكل الكارثة الرهيبة بالنسبة لمعظم العمال والمستخدمين . انها تقول باستيفاء قيمة الضرر من اجر العامل، الضرر الذي من الممكن ان يحدثه العامل لصاحب العمل .

فلو تصورنا مثلا أن احد العمال اخطا فوقع ضرر بالالة التي يعمل عليها حق لصاحب العمل استيفاء قيمة الضرر من أجوره واذا تصورنا أن هذه الحادثة يمكن أن تتكرر أو أن الاضرار يمكن ان تكون جسيمة تبين لنا مصير العامل المخطيء . ولو تصورنا ايضا أن مستخدما اخطأ فكسر بعض الانية في فندق أو مطعم أو ملهى . وخاصة من مؤسسات الدرجات الاولى حيث الانية فخمة وباهظة الثمن ، عرفنا مقدار ما يصيب هذا الاجير من حسومات ومقدار ما يتعرض له من جوع أحيانا هو وأطفاله . ان الاجر الذي لا يكاد يقوم باود الاجير وعائلته يتحايل عليه قانون العمل ليسلب منه أكثر فاكثر .

أما كل الشعارات الاخلاقية التي يرفعها مجتمع الاقتصاد الحر فليست ذات قيمة (من لا يعمل لا يخطيء — ليس العيب أن تخطيء بل في أن تستمر في الخطا .. الى اخر المعزوفة المعروفة .)

والمادة ٧٠ تشفق على العامل فتسمح لصاحب العمل بحسم اجرة خمسة أيام فقط في الشهر الواحد ، أي سدس الاجرة التي كما أسلفنا لا تكفي لاعالة العامل وأسرته . لقد رق قلب المشترع اخيرا ومنع صاحب العمل من اغتيال العامل فورا بل سمح له بقتله رويدا رويدا ، وسبب ذلك كما هو معروف الابقاء على العامل ليستفيد منه صاحب العمل حتى اخر قطرة من دمه وليراكم بالتالي ارباحا فوق أرباح .

والمادة ٧١ ، وهنا ناتي لدور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي يفترض فيها أن تكون منفذة القانون ، فتنص على أن الحسومات التي يتعرض لها العامل او المستخدم لا تذهب لجيب صاحب العمل بل لصندوق تعاوني يستفيد منه بالنهاية العمال والمستخدمون أنفسهم .

هل هذا ما يحصل فعلا ؟ هل صحيح بان هناك صندوقا للغرامات التي تفرض على الاجراء والعمال يستفيدون هم منها في النهاية ؟

الجواب بسيط على هذه الاسئلة يعرفه كل العمال والمستخدمين .

لا يوجد ولا مؤسسة صناعية كانت او تجارية ام مؤسسة خدمات (فنادق ، مقاهي ، ملاهي ، مطاعم) تطبق هذه المادة من القانون . أما لماذا ؟ فالجواب عند كبار موظفي وزارة العمل ومفتشيها . والجواب عند محاكم العمل الناظرة بالخلافات.

ان كل ما يقوم به العامل او الاجير من أخطاء ومخالفات لقانون العمل يحاكم عليه فورا ويحسم منه فورا ويسجن حتى بسرعة (العمال الاجانب الذين لم يحصلوا على اجازات عمل) اما المخالفات التي يرتكبها أصحاب العمل ، وأما الاضرار التي تصيب العمال من جراء تصرفات أصحاب العمل وتجاوزاتهم فليس من حق أحد محاسبتهم عليها ، والا فكيف نفسر تغاضي وزارة العمل عن متابعة هذه القضية الواضحة وضوح الشمس ؟

لماذا يطالب العامل بالتقيد بجميع ما نصت عليه القوانين ، ولا يحصل نفس الشيء بالنسبة لصاحب العمل ؟..

ان الجواب أصبح بديهيا لكثرة ما اعيد وكرر ، ان أصحاب العمل في السلطة أو على الاصح ان ممثليهم بالسلطة ويحكمون بالنهاية لمصلحتهم التي هي حتما ضد مصلحة العمال والمستخدمين .

١ — عندما وضع القانون كانت وزارة العمل مصلحة في وزارة الاقتصاد الوطني لذلك ورد وزير الاقتصاد وليس وزير العمل .

بلدية بيروت
عمال التنظيفات الأصليين وعمال الأضراب !!

في الاضراب الاخير الذي قام به عمال التنظيفات في بلديه بيروت — والذي انتهى كما تنتهي عادة معظم الاضرابات العمالية غير المنظمة ، بالمماطلة والتهديد ، خاصة وأن هذه الاضرابات تقودها في الغالب قيادات متواطئة ، لذلك ففعاليتها محدودة وصمودها محدود ايضا —

.. في الاضراب الاخير كما ذكرنا استعانت بلدية بيروت بـ ٥٠٠ عامل احتياطي اسمتهم « عمال اضراب » مهمتهم محدودة : انهم يؤمنون العمل بدل العمال الاصليين المضربين، وبالتالي يشكلون عامل تخويف وتهديد لفك الاضراب والتراجع عن المطالب المحقة التي يكون العمال قد رفعوها .

وعندما انتهى الاضراب كما أشرنا صرفت البلدية ٣٥٠ عاملا من « عمال الاضراب » وأبقت ١٥٠ عاملا من الذين لديهم وساطات . والجدير بالذكر ان هؤلاء العمال الباقين لا يتمتعون مطلقا بما يتمتع به العامل الاصيل وهم معرضون يوميا للصرف مما يمنعهم من القيام باية مبادرة لتحسين اوضاعهم ، مع العلم بأن اجرة الواحد منهم ٦ ليرات يوميا او الاصح ٦ ليرات عن كل يوم عمل .

ومن ناحية ثانية يشكل « عمال الاضراب » عامل تخويف وتهديد للعمال الاصليين فيما اذا فكروا يوما بالمطالبة ببعض الحقوق المهدورة .

ان ما يؤمن للبلدية هذا الاحتياط هو النزوح الجنوبي الذي يزداد يوما بعد يوم ، والبطالة المتفشية ، والبلدية تستفيد من هذا الوضع لتقطع على العمال الاصليين امكانية التحرك والمطالبة .

عدا عن ذلك فالعقوبات التي يتعرض لها عامل التنظيفات ، والتي تبدا بنقله من حي راق نظيف الى اخر شعبي وسخ ، وأحيانا بنقله الى مكان سكنه امعانا في اذلاله . ثم الصرف من الخدمة . كل هذه الضغوط تشكل السلاح الذي تشهره البلدية والذي يقف حاجزا منيعا ضد امكانية تحرك العمال اضافة الى عدم وعي العمال الكافي لتضامنهم ووحدتهم وضرورة اختيار قياداتهم من بينهم هم لا السير وراء محترفي الدجل السياسي الذين يتاجرون بشعارات وحقوق المستغلين .

ان مهمة عمال التنظيفات الاصليين و« عمال الاضراب » الاحتياطيين هي وعي مصلحتهم الواحدة وبالتالي ، ضرورة وحدتهم وضرورة ايجاد قيادة عمالية تنتخب من صفوفهم وتتفهم مشاكلهم وتعيشها يوميا .. هكذا قيادة مخلصة وشريفة وحدها القادرة على متابعة المعارك المقبلة والانتصار فيها .

الغازية

■ عمـال ■

لماذا لا يخضع العمال الزراعيون لقانون العمل اللبناني؟

■ تتصدى المادة الاولى من قانون العمل اللبناني بتعريف رب العمل بأنه « كل من يستخدم بأية صفة كانت أجيرا ما في مشروع صناعي او تجاري او زراعي » مما يدفعنا الى تحديد الطرف المقابل في عملية الاستخدام بأنه عامل يعمل عند رب العمل في « مشروع صناعي او تجاري أو زراعي » ..

ولكن لشد ما يدفع الى العجب هو ذلك المنطق الذي يعتمده المشترع اللبناني في استثناء العمال الزراعيين من الخضوع وذلك في الفقرة الثانية من المادة السابعة التي تنص « يستثنى من أحكام هذا القانون النقابات الزراعية التي لا علاقة لها بالتجارة والصناعة وهذه النقابات سيوضع لها تشريع خاص .

وقد يفهم من هذا النص وللوهلة الاولى خلاف ما يقصد منه ، الا وهو الاستثناء على العمال الزراعيين المنتظمين داخل نقابات خاصة ، ولعل المشترع قصد ايراد هذا النص لاثارة الشك ليس أكثر ، هذا الشك الذي عمل على أزالته الفقه والقضاء بتأكيد استثناء « الاشخاص الذين يستخدمون في الاعمال الزراعية . »

ان اتجاهات المشترع اللبناني في استبعاده لهذه الفئة التي تعتبر بحق الفئة الاكثر اتساعا من العمال اللبنانيين من الخضوع لاحكام قانون العمل والاستفادة من النذر اليسير من ضماناته ، تطرح بعض الاسئلة التي قد تعيننا على تحقيق الدوافع والاسباب التي حكمت اتجاهات المشترع : هل حقا لا يوجد في لبنان عمال زراعيون بالمعنى الصحيح ؟؟ أم أن اخضاعهم لقانون العمل لا موجب له باعتبار أن العمل الزراعي موسمي لا تتعدى فترته بضعة اشهر ؟ أم ان هناك غاية في نفس المشترع حاول اخفاءها باظهار نية حسنة تجلت بوعده بسن تشريع خاص لم تظهر حتى الان بوادر تشير الى تنفيذ الوعد عملا بالمثل الشائع (على الوعد يا كمون) ..

وسنبدأ بالاجابة على السؤال المتعلق بالغاية التي قصدها المشترع من استثناء العمال الزراعيين من الخضوع لاحكام قانون العمل . ولكن الاجابة والحالة هذه تقتضي بيان الانتماءات الطبقية لعناصر السلطة التشريعية التي اقرت هذا القانون الذي صدر سنة ١٩٤٦ ، ولا اعتقد أن الامر يتطلب اي مجهود اذ ان استعراض اسماء النواب الذين كانوا يتربعون على مقاعد المجلس النيابي (امثال احمد الاسعد ، المير مجيد ارسلان ، وصبري حمادة ، ورياض الصلح، وعبد الحميد كرامي ، وعبود عبد الرزاق ، ونصوح الفاضل) كفيل بايضاح الغاية التي توخاها المشترع من هذا الاستثناء . اذ ليس من المصلحة ما يوجب اخضاع الفلاحين لقانون العمل ، كما انه ليس من مصلحة النواب اصدار أي تشريع يوفر للفلاحين حماية فعالة ضد أسيادهم الاقطاعيين ، ويجعلهم بالتالي مستفيدين من الحد الادنى من المزايا والضمانات التي يوفرها قانون العمل ، وبكلمة اخرى نقول هل يمكن لمن يرى في الفلاح رقا أو قنا ان يؤهله للخروج عليه بوسيلة ابتدعها بنفسه .

ولكن قد يدعي احدهم بأن اوضاع الفلاحين قد تغيرت نتيجة تملكهم لقطع صغيرة من الارض وبانهم احسن حالا مما كانوا من ربع قرن ، نجيب بأن خير دليل على كذب هذا الادعاء هو النزوح الى المدن والهجرة الى أراضي الاغتراب باعداد هائلة ..

عمال الزيتون

اما المقيمون فبانتظارهم الاستغلال في ابشع صوره وهاكم صورة عنه تتجلى بعمال الزيتون .

ان نسبة كبيرة من مساحةالاراضي المزروعة بأشجار الزيتون وقف على ملكية كبار الملاكين ، اما المحصول فيتفاوت بين سنة واخرى ما بين المحسن والرديء ، ومرد ذلك الى طريقة جني الثمار التي ما زالت حتى يومنا هذا تعتمد على الاساليب البدائية .. وهذه الاساليب تتطلب اعدادا هائلة من الايدي العاملة تشكل النساء العنصر الغالب من العمال ، باعتبار ان عملهن ينصب على تجميع الحب المتساقط على الارض ، وهذا يعني أن على العاملة ان تعمل القرفصاء طيلة يوم العمل الذي يبدأ عادة من الساعة الخامسة والنصف صباحا وينتهي في الرابعة مساء ، يتخللها فترة راحة لمدة نصف ساعة لتناولوجبة الغداء .. وهكذا يكون يوم العمل تسع ساعات ونصف تقضيها العاملة في وضع القرفصاء حيث يبلغ منها العناء مبلغا ليس من السهل ترجمته بالكلام .. ناهيك عن ظروف العمل حيث الشمس المحرقة والهواء اللافح والبرد القارص والمطر الغزير ، اما الاجر فاما عينيا أو نقديا وهو أيا كان لا يتعدى الثلاث ليرات في احسن الظروف ، وكثيرا ما يقتطع رب العمل نسبة من هذا الاجر الضئيل بحجة ان الانتاج ليس كالعادة وفي هذه الحالة لا مجال للاعتراض والا ... ولكن لا يجب أن يظن بأن عمل الرجال اهون واسهل فهو ان تساوى والعاملة من حيث الظروف الطبيعية ، الا أن عمله يتطلب جهدا بالغا ، باعتبار انه يقضي يوم عمله ممسكا عصا طويلة «الشبيط» يضرب بها فروع الاشجار وغصونها ليسقط ما بها من حب حيث تلتقطه النسوة ، وذلك لقاء اجر لا يتعدى الخمس ليرات يوميا . والجدير بالذكر أن الفتيات اللواتي لا تتجاوز اعمارهن الثانية عشرة يعملن باجر لا يتجاوز الليرة والنصف في حده الاقصى أما بالنسبة للفتيان فلا يتجاوز اجرهم الليرتان والنصف .

ولا تقتصر عملية الاستغلال على ما ذكرنا، بل تشمل عمال المعاصر حيث يتم استخراج الزيت اذ يخضع هؤلاء بصفتهم عمالا زراعيين (ملحقين بالمشروع الاساسي ، وهو المشروع الزراعي) لاقسى انواع الاستغلال ، فيوم العمل في المعاصر يبدأ من الساعة الثالثة صباحا وينتهي في التاسعة مساء وذلك مقابل سبع ليرات لبنانية لليوم الواحد .

اما مصادر سوق العمل لجميع من ذكرنا من العمال فهو ، الريف العكاري والريف الضناوي وفئة من سكان طرابلس ذات المنشأ الريفي ، وجميع هؤلاء يرفدون السوق بعد أن ينتهوا من جني المواسم الزراعية « فواكه

ــ البقية على الصفحة ١٥ ــ

بعد ٨٠ يوما من الاضراب

عمال وعاملات الغازية يعلنون الاعتصام .

● حمدان: للعمال والعاملات ألحق بالتثبيت ..

● سابا : حليت المشكلة فصرفت العمال من الخدمة .

● الدرك يرحلون عن المعمل بعدما اخرجت الشركة التبغ المخزون ..

● عاملات متزوجات احضرن اطفالهن لمركز الاعتصام ..

■ صعد عمال وعاملات معمل الغازية البالغ عددهم ١٧٧ عاملا وعاملة اضرابهم خلال الاسبوع الفائت مما ادى الى انهيار البعض منهم وارساله الى المستشفى .

اعلن الاضراب منذ اكثر من ٩٠ يوما احتجاجا على توقيف العمل في المعمل مدة ستة اشهر من كل عام ، مطالبين بالعمل طيلة العام . اثناء هذه المدة استمر المضربون بالحضور الى المعمل وذلك لتثبيت حقوقهم المشروعة في العمل الدائم اولا ، وثانيا لمنع الشركة من نقل كمية التبغ المخزون والبالغ قيمته مليون ليرة ونصف من معمل الغازية الى معامل الريجي في الحدث .

■ اساليب العمال

خلال الاضراب كان العمال يراجعون المسؤولين الذين كانوا كالعادة يماطلون مستغلين قلة تجربة العمال الذين كانوا يصدقون كافة ما يقال لهم . واخذوا يتنقلون من وزارة الى اخرى ومن زعيم الى اخر . حتى خيمت اجواء تغيير العهد فاستغل المسؤولون هذه الفرصة واستطاعوا تخدير المضربين بحجة انتظار الرئيس الجديد .

■ قرار بصرف العمال

جاء الرئيس الجديد وما زال الاضراب مستمرا وكذلك المراجعات . كان من نتيجتها ان حسم وزير المالية الياس سابا المشكلة على طريقته الخاصة : فبدلا من أن يعالج مشكلة العمال قرر التخلص منهم فاصدر قرارا بفصلهم جميعا .

■ مؤامرات الشركة

وفيما كان المضربون ينتظرون نتائج اتصالاتهم ، كانت الشركة تعمل على افشال الاضراب من داخله . فاشاعت أنها ستقفل المعمل وتنقل الالات وحاولت تحريض العمال المثبتين وعددهم ١٥ على المضربين . ولكن وعي العمال افشل محاولات الاستفزاز الرخيصة من بعض العملاء المضللين والتي كان الهدف منها افساح المجال امام الدرك للتدخل بين العمال بحجة « قمع الشغب » .

■ مهمة الدرك

الدرك منذ بداية الاضراب كانوا مرابطين حول المعمل وفي داخله وقد حاولوا منع العمال من الدخول الى المعمل في اليوم الذي انتهت فيه مدة الستة اشهر التي يعملون بها . لكن صمود العمال والعاملات ووعيهم افشل هذه المحاولة، بعد أن اصيبت عدة عاملات برضوض وجروح نقلن على أثرها الى المستشفى . بعدها استمر العمال بالحضور الى المعمل واستمر الدرك بالتواجد فيه وحوله .

كان رجال الدرك يقولون ان مهمتهم منع المشاغبات بين العمال ؟! لكن الايام الاخيرة كشفت مهمة الدرك بالنسبة للمعمل : فقد قررت الشركة أن تاخذ التبغ المخزون في معمل الغازية الى معاملها في الحدث وارسلت لذلك ٧ شاحنات . بعد التحميل حاولت الشاحنات الخروج فتصدى لها العمال والعاملات بان ناموا على الارض . حينها بدا ٢٠٠ دركي وثلاث ضباط بضرب العمال والعاملات باعقاب البنادق وكانت النتيجة ارسال العاملة صبحة سلمان الى المستشفى والعامل محمد خروبي الى سراي مغدوشة وصيدا حيث اوقف ثماني ساعات . بعدها خرجت الشاحنات في الليلمحملةبالتبغ .

عندها ذهب جميع الدرك ولم يبق أي دركي . وهذا معناه ان الدركليست مهمتهم حماية العمال والعاملات من الخلافات فيما بينهم كما كانوا يقولون . بل ان مهمتهم هي حماية

ــ البقية على الصفحة ١٥ ــ



عامل وعاملة انهارا ولكن الاعتصام مستمر !

قضايا نظرية

مشاريع الثورة الثقافية البروليتارية ٣

الخلاف الصيني السوفياتي وبداية الثورة الثقافية

هذا هو الفصل الثالث والاخير من كتاب « تاريخ الثورة الثقافية البروليتارية » لمؤلفه جان دوبييه .

■ **لقد امتنعت حتى الان ، في وصف الثورة الثقافية . عن ذكر العوامل الخارجية التي اثرت فيها . ويجدر الان أن نتعرض بعدة كلمات لاهمها : الصراع الصيني السوفياتي .**

هناك مجال لان نرجع بمصدر هذا الصراع الى عام ١٩٥٦ ، العام الذي أدان فيه خروتشيف العهد الستاليني بعبارات عنيفة ، في تقرير « سري » ، لكنه مشهور عالميا ، بحيث فتح للسياسة السوفياتية مجرى جديدا .

ان الحزب الشيوعي الصيني لم يقبل في اية مرة ، التبرؤ من ستالين ، وقد أظهر عن عدائه للموضات الخروتشيفية . كل واحد يعلم أن الخلاف الصيني ـ السوفياتي ، مضى ليشتد ، مارا من مشاكل بناء الاشتراكية الى مشكلة السياسة الخارجية للبلدان الشيوعية ، لينتهي عام ١٩٦٢ الى انفجار علني ، ويجر منذ ذلك الحين المتدهور متزايد ، يطال ليس فقط العلاقات بين الحزبين ، بل العلاقات بين الدولتين أيضا.

ورغم أن ماو لم يلجأ ابدا الى نفس طرق ستالين وانه كان على الصين ، عهد ستالين ، ان تعاني من اخطاء هذا الاخير ، فقد رأي ماو في « تصفية الستالينية » الذي شرع بها خروتشيف ، ظاهرة ضارة .

ويميل في الغالب ، قسم من الرأي العام الغربي غالبا ، القليل الاطلاع الى النظر بعطف الى الخروتشيفية ، التي يعتبرها كمحاولة لجعل النظام السوفياتي اكثر ليبرالية . أما في الصين ، فانها تثير مشاعر واحكام مختلفة كليا . وانه لضروري للغاية ان تدقق في هذا الامر لتوضيح اسباب نشوب الثورة الثقافية .

ينظر الى الخروتشيفية من قبل الشيوعيين الصينيين على أنها تخل عن المشروع الثوري ، يظهر بالرفض الصريح لمبدأ ديكتاتورية البروليتاريا وموضوعات اخرى هامة من الماركسية . وهذا ما ادى ، بنظر الماويين ، الى تهدم للاقتصاد الجماعي ، وكذلك الى خيانة الاممية البروليتارية ، عن طريق الدعوة الى التعايش السلمي ، وحتى الى التنسق مع الولايات المتحدة الاميركية ، الذي تسميه الصحافة البيكينية بـ « الحلف المقدس الجديد » ، الهادف الى حفظ الوضع العالمي القائم والحيلولة دون الثورات . لكن الخروتشيفية ، بنظر الشيوعيين الصينيين ، هي ايضا ، بل على الاخص ، قطع العلاقة الوثيقة الدقيقة التي يجب أن تربط الحزب الشيوعي بالجماهير الشعبية ، والتزايد المطرد لسلطة فئة ذات امتيازات ، من بين موظفي وكبار رجالات النظام السوفياتي . فلا تعود سياسة القادة السوفياتين الخارجية ، المعتدلة المهادنة ، سوى تتمة الاتجاه نحو « التبرجز » والفساد ، الذي تبدى في سياستهم الداخلية .

هذا التطور المخرب الذي اتبعه الاتحاد السوفياتي في السنوات الاخيرة ، كان انذارا بالخطر بالنسبة لماو . وكان يمكن للصين ، هيأيضا ، ان تقتفي الاثر ، والنتيجة التضحية بالثورة العالمية .

ألا تنذر بامكان ظاهرة شبيهة بالتحريفية السوفياتية ، تلك الدلائل على « تبرجز » قسم من كوادر الحزب الشيوعي الصيني ؟ حقا ، ان الفارق بين أدنى الاجور وبين اقصاها لم يكن شديدا ، يوما ، في نظام ماو. غير أن هذا ليس سوى جانب من الامور . فقد حصل ابتعاد ملموس عن الوضع الذي كان خلال الحرب ضد اليابان وحرب التحرير . في تلك الفترة ، لم تكن الكوادر ، في الغالب، تحصل على اجور ، فكانوا يكافأون بالسلع الضرورية جدا . وكان نمط حياتهم في منتهى البساطة ، ولا يختلف ابدا عن نمط حياة الجماهير الشعبية . ولم يكن لهم من الامتيازات سوى امتياز التنقل بكثرة، ليناضلوا في كل مكان ، حيث كان ذلك ضروريا ، في الظروف الاشد قساوة .

خلال سنتين او ثلاث ، بعد تحرير الصين، بقي وضع الكوادر مماثلا ، ثم بدا قسم منهم بزيادة مكاسبه المادية ، تدريجيا ، ولم يحصل في الصين ، بالطبع ، التخصيص الناضح بالامتيازات لكبار الموظفين ، كما حصل منذ عدد من السنوات في الاتحاد السوفياتي . ولم يكن هناك « محلات ذات ستائر بيضا » (1) ويتنقل الكوادر ، بواسطة الدراجة او الاوتوبيس الا عند الضرورة ، ويتناولون طعامهم في المطاعم نفسها مع العمال . وغالبا ما كانوا يرون ، في أماكن العمل ، يلعبون بالكرة الطائرة وكرة المضرب مع العمال ، خلال استراحتي الربع ساعة . في العاشرة او الرابعة بعد الظهر من يوم العمل . رغم ذلك ، فهناك ما يبدو وهناك ما يخفى . فمنذ عام ١٩٥١ وضع نظام اجور للموظفين ، تم وعدل عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ، وهذا النظام خلق عددا لا باس به من الفئات المتميزة . اذ كان يقابل بعض الاقدمية والاستحقاق تميز في الاجور ، وفي المساكن احيانا . ورغم معارضة ماوتسي تونغ فقد انشئت مدارس خاصة لاطفال بعض الموظفين من مراتب عليا . كل ذلك يمكن أن يبدو قليل الاهمية ، نسبيا . فلم ترفع المكاسب المادية من مستوى حياة الشغيلة . لكن الاتجاه نحو نمو هذه التمييزات كان موجودا ، فبينما كان ماوتسي تونغ يقول ان الكوادر يجب أن يكونوا خدم الشعب وان لا يتمتعوا بأي امتياز ، الم يدع واحد مثل ليو شاوشي في احد مؤلفاته الى أن يؤمن الحزب « كل التسهيلات » التي تسمح لهم بالعمل وممارسة نشاطاتهم ؟

في بعض مؤسسات النشر كان بعض الكوادر يحصلون على أجور خاصة لقاء ترجماتهم لمؤلفات اجنبية ، يقومون بها كعمل اضافي . وكان بعض الصحافيين يضاعفون اجورهم عن طريق المبالغ التي يحصلون عليها لقاء مقالات يكتبونها للصحف . وفي الاوساط السينمائية كان بعض الفنانين يطلبون ويحصلون على مرتبات مرتفعة نسبيا ، وفي نفس الوقت على منازل ، خاصة مريحة جدا، ضرورية ، برأيهم ، لعملهم الخلاق . وفي بعض المرات ، اجيب طلب بعضهم لشقق عازلة للصوت !.

ان كل هذا لا يمكن مقارنته بالبذخ والترف عند « البورجوازية » السوفياتية ، او بورجوازية البلدان الرأسمالية . لكن الطريق كان مفتوحا ، امام عدد يتحرق لقطعه بخطى واسعة ، مع كل النتائج التي يمكن أن تترتب عنه .

يضاف الى هذه الظواهر ، المحدودة لكن الملموسة للفروق الاجتماعية ، العوامل النفسية التي تصاحب تولي المسؤوليات . فكانت اعتبارات المرتبة والدرجة تقترن غالبا بمفاهيم « النفوذ » . وأصبح بعضهم ، مع تولي المسؤولية ، مستبدا ، مغرورا ، لا يعير أية اهمية لمرؤوسيه ، متملقالرؤسائه. وبدأت تنشأ ، تدريجيا ، ظروف تتيح ابتعاد أكبر للسلطة ومن يتولاها عن الشعب . حينئذ تصبح الطريق مفتوحة تماما الى الخروتشيفية.

وبعد القطيعة الصينية ـ السوفياتية عام ١٩٦٠ وسحب الخبراء السوفيات من الصين الشعبية ، بامر من خروتشيف ، لم يكن بامكان النظام الماوي ان ينتظر المساعدة الخارجية، فكان ينبغي عليه منذ ذلك الحين ان يناضل على جبهتين . وكان ماوتسي تونغ ، من أجل ذلك ، يراهن على تعبئة الطاقة الهائلة للعمل لجماهير ضخمة من ٧٠٠ مليون صيني . وهذا يستتبع ، في بلد في حالة ثورة لا تنقطع ، الابقاء على غليان وحماسة نضاليين. على ذلك، كان وجود عناصر بورجوازية ـ جديدة داخل الحزب الشيوعي ، مهتمة بمكاسبها وامتيازاتها اكثر من اهتمامها بالثورة ، عائقا امام السياسة الماوية . وعند كل خطوة سيكون المشروع معرقلا من مسؤولين ، يحبذونطرائق تقليدية ، قد اتعبتهم الحماسة والحملات الثورية الكبرى . وقد سبق وان عانت «القفزة الكبرى الى الامام » عام ١٩٥٨ من عدد من العراقيل البيروقراطية . ومن حينه لم يكف ماوتسي تونغ عن رؤية المعارضة لسياسته تغدو جسورة متصلبة .

وكان اعادة الميليشيا الشعبية والسياسة العسكرية الجديدة عام ١٩٥٨ مناسبة لخلاف مع وزير الدفاع بنغ ته ـ هيه ، الذي كان ينادي ببناء جيش ، في الصين ، من نمط كلاسيكي تقريبا ، يعطي الاولوية للتقنية والتسلح ، ويتخلص من اثار زمن حرب العصابات . غير أن ذلك يستدعي مساعدة كثيفة من الاتحاد السوفياتي ، وبالتالي تفاهما مع خروتشيف . وهذا ما لا يريده ماو . وقد وجدت هذهالقضية نهايتها عام ١٩٥٥ فيلوشان، خلال اجتماع اللجنة المركزية ، حيث اقيل بنغ ته ـ هيه ـ وابدل بلين بياو . (لهذا الحدث علاقة باعلان الثورة الثقافية ، كما سنرى) .

رغم ذلك ، فان المعارضة لم تفقد اسلحتها، فقد اتاحت تقلبات « القفزة الكبرى الى الامام » والسنوات اللاحقة ، والتي زاد من صعوبتها الكوارث الطبيعية وسحب الخبراء السوفيات ، اتاحت الفرصة أمام عدد من قادة الحزب لاعادة وضع السياسة المتبعة من ماوتسي تونغ حتى ذلك الحين ، موضعالشك. فكان موضع اتهام الذاتية والاستعجالالمبالغ. وقيل عن ديماغوجية و « حكاك » ثوري . وشبهت الكومونات الشعبية بأخويات فورييه. وقيل عن عودة الى الاشتراكية الطوباوية . في هذه المجوقة تميزت ثلاثة أصوات : صوت رئيس الجمهورية ليو شاوشي ، وصوت الامين العام للجنة المركزية تنغ هزياو ـ بنغ ، صوت محافظ بكين بنغ شنغ .

وفي عام ١٩٦٢ رأى بنغ ته ـ هيه انالوقت ملائم لطلب اعادة اعتباره . ونشرت مؤلفات ادبية تحمل نقدا مبطنا للحزب . وعمل ليو شاوشي ، من جهته ، على اعادة طبع كتابه المسمى : « كي تكون شيوعيا جيدا » لم يقتصد فيه في التهجم على « يساريين » لم يذكرهم ، ويطالب « بالسلام » داخل الحزب . كما تضمن تلميحات تستهدف ماوتسي تونغ ، يقال عنها في الصين الان ، انها كانت تريد اعداد الرأي العام لعملية سياسية شبيهة بالتي قام بها خروتشيف ضد ستالين . أما المسؤول عن التربية ، لو تنغ ـ يي، فقد انتقد بشدة ، من جهته ، عددا من الاجراءات التي تمت بمبادرة من ماو ، خلال « القفزة الكبرى » وعلى الاخص انشاء مدارسالعمل ـالدراسة. وقد جهد لو تنغ ـ يي ، الذي غالبا ما دعا في السابق الى تقليد التربية السوفياتية ، جهد منذ عام ١٩٦٠ للتضييق من مجال العمل اليدوي والسياسة في البرامج المدرسية . بمبادرة منه اعيد ادخال دراسة الكلاسيكيين في التعليم الابتدائي .

هل كان ماو قد فقد السلطة حينذاك ؟ كما يزعم ، في الخارج احيانا وبصورة مبالغ بها . ان هذا بعيد الاحتمال جدا ، لان خط الحزب الشيوعي الصيني ، الداخليوالخارجي لم يتغير ، طيلة هذه الفترة ، ونعلم اليوم ، بالاضافة الى ذلك ، انه في الدورة العاشرة العامة للجنة المركزية ، المنعقدة في ايلول ١٩٦٢ ، نجح ماو بادانة اتجاه منتقديه بالانحراف اليميني .

رغم ذلك فان هؤلاء لم يتم ابعادهم ولا التقليل من صلاحياتهم ، لاسباب ما تزال صعبة التمييز . وتابع ماو الحكم مع معارضة كانت قد برهنت على قوتها وصلابتها .

وكان على ماو أن يقدر ان تصلبالمعارضة وظواهر الخلافات التي تكاثرت ، لم تكن بريئة من الهجوم الذي قام به خروتشيف ، علنا في نهاية عام ١٩٦١ ، ضد نظامه . ومن المحتمل انه كان يرى الى جانبه في قيادة الحزب ظل التحريفية الخروتشيفية المقيت . حتى ذلك الوقت ، اتاح له نفوذه ودرايته ان يخنق هذا التيار . لكن ، بعد موته ، ايكون بالمستطاع منع خروتشيف جديد من آن يصنع ، في الصين ، ما عمله خروتشيف في الاتحاد السوفياتي ؟

ــــــــــ

١ ـ تسمى « محلات بستائر بيضاء » في اوروبا الشرقية ، المحلات التجارية المخصصة فقط لكبار الموظفين ولعائلاتهم حيث يمكن التزود بسلع اجود ، غالبا ما يكون مصدرها الخارج ، ولا يمكن العثور عليهما في السوق العادية .

الخلاف الصيني – السوفياتي ...وبداية الثورة الثقافية .

ولن يتأخر طويلا رد ماو . فسيقوم منذ عام ١٩٦٣ باطلاق حركة التربية الاشتراكية ، المحاولة التي تؤذن بالثورة الثقافية ، والقائمة جزئيا على مبادىء مشابهة . هذه الحركة كانت ترمي الى مكافحة تاثير التراث والفردية ، لقطع المجال امام افسادها للنظام الثوري ، ذلك الفساد الذي يسمى بالتحريفية .

وكان عدد من المؤثرات قد غدا منـــذرا بالخطر . فخلال السنوات التي سبقت ، من عام ١٩٥٩ حتى ١٩٦٢ ، ظهر عدد مـــن الانحرافات : كشف عن عدد من محـــاولات التلاعب بالاموال في الادارة ، وكذلك عـــن عودة لاستغلال من نمط رأسمالي في الارياف ، كان يشجعه عدد من قادة الحزب .

وفي عام ١٩٦٤ ، نظمت معارض في عدد كبير من المناطق الريفية بعضها من اجـــل التشهير بحالات ظلم أو نهب ، والاخر لحكاية قصة الحياة في المجتمع القديم ، بطريقة تساعد على تربية الشباب ، وتذكرهم بخطر العودة الى تلك الاحوال ، اذا لم تلغ الممارسات المذكورة . وكان المثقفون والكوادر يرسلون على التوالي الى الريف حسب خطة مسبقة. وكان الهدف ثلاثيا : ينبغي أن يعدوا تقارير عن ظروف الحياة الريفية ، وبنفس الوقت ان أن يعدوا انفسهم عبر احتكاك بالوقائـــــع الملموسة ، وان تساعد ممارسة العمـــــل اليدوي ، كعنصر تربوي ، على جعلهـــــم بروليتاريين بالمعنى السياسي والاخلاقـــــي للكلمة .

وفي المدن . اتمت صحف الحزب نشر عدد كبير من المقالات ، ذات طابع نظري . وشدد ، مرارا ، على أن اية محاولة لثورة او ثورة مضادة ستنطلق من الحقل الادبي والفني . وفي هذا السبيل ، اقيمت سلسلة من البراهين علـــى الطابع الطبقي للثقافة ، وعلـــى أولويـــة المقاييس السياسية على المقاييس الادبية . وتم في هذه الفترة تحويل اوبرا بكين . فاصبح هذا الشكل الفني واسطة للموضوعات الثورية المعاصرة . وكانت قد اعدت ، في الفتـــرة السابقة ، مؤلفات مثل « الهجوم على كتيبة النمر الابيض » التي تحكي حادثة من الحـــرب الكورية ، وباليه ، مسماة : « الفرقة النسائية الحمراء » التي سثل حادثة من الحرب الاهلية في جزيرة « هاينان » .

وفي عام ١٩٦٤ ، مثلت مشاهد من المجتمع القديم بنصوب من الفخار بالحجم الطبيعي . فكانت بذلك تبعث من جديد ، امام الاجيـــال الجديدة ، ذكريات الماضي المريرة . وكان احد هذه المعارض يسمى : « ساحة الكراء » ، يشاهد ، فيها ، فلاحون يجبرون على تسليم جزء من محصولهم لمالك الارض ، الذي ينزل بهم كل انواع القساوات والمذلات .وقد لقيت هذه الاعمال دعاية كبيرة . واقيمت معـــارض متنقلة لصور وافلام عن تلك المشاهد ، فشكلت عنصرا هاما للتربية الايديولوجية ، ومثلا على الفن في خدمة الشعب .

ويبدو ان حركة التربية الاشتراكية كانـــت جزءا من خطة تغيير تهدف ، بالدرجة الاولى ، الى توطيد أسس الاشتراكية في الريف (٢) .

٢ – وقد حددت الثورة الثقافية ، التـــي تبعتها ، كهدف لها ، معالجة المسائل المطروحة في المدن . (انظر – الملاحق – : « اعلان البنود الست عشر » البند الثالث عشر ، الفقرة الاولى .) .

خروتشيف وماوتسي تونغ

وهذا ما كانت ترمي اليه حركة « التصحيحات الاربعة »، التي كانت من ضمنها ، في الميادين السياسية والايديولوجية والثقافية والاقتصادية، والتي جرت بشكل اساسي في المناطق الزراعية. وما كان مقصودا هو مجابهة التطور النسبي للحوافز المادية والاختلاس والسوق الســـوداء والمحسوبية والعصبية ، بالقدر التي كانـــت تضاعف الاتجاه حتما نحو ظهور فلاحين اغنياء، من جديد ، او شبه اغنياء . وقد اشير الـــى حوادث استبداد ولا اخلاقية عند عدد مـــن القادة . وحصلت حالات تعسف بيروقراطي . وكان تسلسل السلطة يعبر عن واقـــع أن السلطة قد بدأت تفلت من الشعب . ودرج بعض الكوادر في عدد من الكومونات على تحديد اجورهم بالرقم المماثل للمعدل الوسطـــي لارفع اجور ثلاثة فلاحين .

وعمد بالتالي الى احياء المنظمـــــات الجماهيرية . كجمعية الفلاحيـــن الفقـــراء والمنظمات النسائية . وفي تقرير امـــــام المجمعية الوطنية الشعبية ، في الاول من كانون الثاني عام ١٩٧٠ ، قال شو ان لاي ان النقطة الجوهرية من اجل المضي بحركة التربيـــــة الاشتراكية ، هي تعبئة الجماهير . فقـــد كان على الشعب من اسفل الى أعلى أن يتفحص سلوك الكوادر ويشهر بحوادث التعســـف المحتملة . وشكلت فرق من كوادر حزبيـــــة وعسكرية لتذهب الى الكومونات الزراعيـــة وتحقق في الادارة الاقتصاديـــة وتعدلهـــا . فكانت هذه الفرق تقوم بجمع الناس فيعرضون شكاواهم ، وتحسم الخلافات المعلقة .وكانت عند الحاجة ، تقيل بعض الكوادر الفاسدة او من ذوي الحماس الثوري الناقص . وقـــد شجع على قيام حركة دراسة واسعة لمؤلفات ماوتسي تونغ ، على صلة بممارسة هـــذا الصراع الطبقي ، بشكل يؤمن تربيـــة حيـــة وكاملة .

وقد شجع ايضا على « الاخلاقية ، التـــي امتحنتها ، في بعض الامكنـــة ، السنوات الصعبة ، كما شجع نقد بعض اوجه التكيف الثقافي للمجتمع ذات الاصل الاقطاعي . وقد ذكرت « يومية الشعب » لعبة « ورق » ، منتشرة بين الفلاحين الشبان ، وهي نموذجية في هذا الصدد . وتسمى هذه اللعبة « السيد ». ومن ينتهي أولا من اللعب يسمى : « السيد »، والذي يليه : « الفلاح الغني » والاخير : « الفلاح الفقير » ، الذي عليه أن يدفـــع ضريبة لهما .

وقد تضاعفت ، خلال حركة التربيـــــة الاشتراكية ، مكافحة الخزعبلات . وفي عام ١٩٦٤ تم منع بيع الادوات المخصصة لممارسة هذه اللعبة .

وبدأت الحركة عام ١٩٦٤ بالامتداد الـــى المدن . وكتبت مقالات نقدية عديدة في الادب والفن . وانتقد عدد من الشعراء مثل (توفو) وتشير هوو – شنج كما نشرت كتابات كثيرة تعالج مسائل السينما والادب في بداية القرن العشرين . وضوعفت في الجامعات والمدارس الساعات المخصصة للنقاشات الايديولوجيـــة والنضال ضد التحريفية .

وارسلت الى المصانع فرق مراقبـــــة وتحقق . وترك عدد من سكان المدن مدنهم ليعملوا في الريـــف ويشاركـــوا في حركـــة « التصحيحات الاربعة » ، خلال فترات تصل أحيانا الى سنة . وارسل ما يقارب من أربع اسداس بعض الوحدات الى الريف . وقـــد شارك في هذه النشاطات ما يقارب خمســـة ملايين شخص .

وليس مدهشا ان نشير الى أن هذه الحملة الواسعة لم تجر دون معارضة من اخصام ماو .

ان المعلومات عن نضالات هذه الفتـــرة غامضة . وبالنسبة للسطور التي تلي ، فقـــد كان مرجعي نصوص نشرت مجموعـــــات ثورية خلال الثورة الثقافية . وتشوب العمومية هذه النصوص . بالاضافة الى انها غير رسمية فهي لا تلزم مبدئيا الا المجموعات التي كتبتها. ورغم هذه التحفظات فانها تحمل معلومـــات هامة . ويبدو ، على الاخص انها تبين أن الخلافات التي ظهرت خلال حركة التربيـــة الاشتراكية كانت طليعة تلك التي عرفتهـــا الثورة الثقافية فيما بعد .

وفي أيار ١٩٦٣ كتب ماوتسي تونغ وثيقـــة من عشرة نقاط مخصصة لتوجيه مسيرة حركة التربية الاشتراكية . وقد اشار فيها الى ان المسألة هي صراع طبقي من جهة ، وانهـــا تستهدف من الجهة الاخرى عددا مـــــن المسؤولين السائرين لا في طريق الاشتراكية ، بل في طريق العودة الى الرأسمالية . وكـــان ضروريا برأيه ، التعبئة الواسعة للجماهير ، لكي تفضح ، بقيادة عناصر الحزب الثورية ، المسؤولين المعنيين . وهكذا ، ان الجماهير ، تبعا لمفهومه الذي سنراه مفصلا خلال الثورة الثقافية ، تتربى بمجابهتها المشاكل الملموسة وبانغماسها في ممارسة النضال الطبقي ، وبنفس الوقت تطهر منظمات الحزب وتعمـــق خصائص النظام الثورية . والوصـــول الى هذا الهدف باللجوء الى تعبئة الجماهيـــــر الشعبية وتفضيلـــه علـــى اجراءات اداريـــة تتخذها قيادة الحزب ، هو من مميـــزات تفكير ماوتسي تونغ ، وهو الذي سيتحكـــم أيضا باعلان ومسيرة الثورة الثقافية .

ولم يتوان المسؤولون المعنيون في الـــرد ، حسب النصوص التي أشرت اليها ، وشرع ممثلهم الرئيسي ليو شاوشي بنفســـه بقيادة الحركة في منطقة تاويان . وكان ينبغي ، جريـــا على عادة دارجة في الصين ، ان يقـــوم بتجربة ، يأخذ بعد ذلك بمدها الى مناطـــق اخرى . وكانت خطته أن لا يجابه وجهـــا لوجه حركة التربية الاشتراكية ، لكـــن أن يؤثر على قيادتها حيثما يستطيع ، لتحويلهـــا عن مراميها ، وسنشهد تجدد حالات مشابهـــة طيلة الثورة الثقافية . ويبدو من المقـــالات التي اعتمدتها ان مجموعة العمل التـــي نشطت في تاويان كانت بقيادة زوجـــة ليوتشاوتشي : فانغ كوانغ – هي . وقـــد سارت في اتجاه لا يتفق مع النقاط العشـــرة التي حددها ماوتسي تونغ ، ويكشف بالواقـــع عن اهدافتتعارض معها. وقد تجنبت «مجموعة العمل » تحريك فلاحي الكومونة لتمنعهم مـــن المشاركة في النقاشات والتحقيقات . وقـــد تمت هذه ضمن أبواب مقفلة وبشكل شبـــه سري . وكانت كوانغ – هي نفسها تقيـــم متخفية في المنطقة ، وتوجه النضال ضـــد مجموعة هامة من كوادر الحزب في مراتـــب وسطية دنيا . وهوجم العديد منهم وتمـــت اقالتهم . وهكذا طمست المرامي الحقيقية . وامتد هذا الامر الى مناطق اخرى ، مـــا أن بدأ يعرف ما جرى في تاويان . وكان علـــى ماوتسي تونغ ان يتدخل ، فكتب وثيقـــة ثانية من ثلاثة وعشرين بندا ، حيث شـــدد من جديد على الطبيعة الطبقية للنضال الجاري ودعا الفلاحين للتعبئة وحدد ان اقلية مـــن الكوادر السائرة في الطريق الرأسمالي هي التي ينبغـــي استهدافها وقد وصفت طريقـــة ليو شاوشي وادينت باعتبارها « يسارا فـــي الظاهر ويمينا في الواقع » .

وتظهر مقالات الحرس الاحمر والمجموعـــات الثورية ، كمسالة محسومة بوضوح، التعارض بين خطين متجسدين في أكبر قائدين للحزب ، كما يظهر التناقض الجذري بين اسلوبيهمـــا ويبدو معقولا انه في نهاية ١٩٦٥،عشيـــة الثورة الثقافية ، كان الخلاف ، الذي يكمـــن منذ سنوات بين القائدين الصينيين ، قد بلـــغ مرحلة الحرب الجنينية ، وقد تبلور الصراع بين ماوتسي تونغ والمعارضة وتجلى فـــي هجومات وهجومات مضادة ، متكررة . واصبح لا مناص من مجابهة حاسمة . ويرتفع الستار عن الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى .

تتمة مطالـــب الطلاب الثانويين ومظاهراتهم

اما التعريب فهو مطلب بلا زخم ولا اولوية . هذا بينما يشكل المطلب الجواب الفعلي علـــى مشكلة اللغة واتساع البرامج ، كما انـــه الجواب الفعلي على هراء وزير التربية وهـــو يتحدث عن المستوى . ويترك الطلاب المطلب الثالث ، تنويع البكالوريا ، لحاجات الدولة مكتفين بالقرارات الادارية .

– ثم ان المطالب المباشرة متناقضة . فهي، في طرحها لمطلب العلامة اللاغية والمعـــادلات واختصار المواد الواسعة تشير فعلا الـــى المشكلة ، مشكلة الملاءمة بين التعليم والفئات الاجتماعية التي دخلت عليه . ولكنها تتجه في حلولها الى تبني اسس هذه المشكلة . فهي لا ترمي الى هدم الحائط بين تعليمين لكل منهما جمهوره وفئاته واختصاصاته ومجالات عمله. كما انها لا تطرح ، رغم التحليل ، اسسا جديدة لتحديد حاجات جديدة ، واساليب جديدة ومناهج جديدة .

– هذا كله ، بالطبع ، ليس وليد الصدفة. فقد رأينا ان التحليل الطلابي ينتهي الى أمر اساسي هو أن قاعدة مطالبه في ديمقراطيـــة التعليم وتعزيز التعليم الابتدائي وتبني مضمون ديمقراطي وطني واعداد مهارات انتاجية ، ان القاعدة السياسية لهذه المطالب هم العمـــال والفلاحون والمثقفون الثوريون . لكن الواقع ان لا صلة بين الحركة الطلابية وبين القوى الطبقية والسياسية التي بدونها تبقى المطالبة بديمقراطية التعليم فارغة . ويبقى نقد التفاوت بين التعليم والحاجات الانتاجية نقدا مجردا، كما انه بدونها يبقى الكلام على فقدان المضمون النقدي للثقافة الحالية كلاما عاما . فالعمـــال والفلاحون (صغار الفلاحين والعمـــال الزراعيون) والمثقفون الثوريون يستطيعـــون وحدهم تبني مطلبي الديمقراطية والملاءمـــة وربطهما بصورة محددة ببرنامج يعطيهما قاعدة انتاجية فعلية . اما خارج هذا التبني وهـــذا الربط فان الحركة ومطالبها تبقى نهبا للارتجال « الناصري » الذي استطاع في يومين أن يرمي بالمطالب الطلابية في احضان تجار الوحـــدة والتوجيهية . وهذا رقم قياسي تحسد عليـــه الناصرية اللبنانية !

تظاهرات الاسبوع الماضي

استطاعت حدة المشكلة في ظرف اسبوع واحد ، وبدون تحضير فعلي ، ان تحمل الافا من الطلاب الثانويين على المشاركة في تظاهرات دعا اليها المسجلون للتوجيهية والوحدة . واذا علمنا أن المشاركين الفعليين هم من طـــلاب ثانويات الدولة ، اي من غير المسجلين فـــي التوجيهية او الموحدة بدا الربط بين وجـــوه المشكلة التعليمية واضحـــا . فالثانويون لا يدافعون عن التوجيهية والموحدة ، انهـــم يدافعون عن حقهم في تعليم لم يفصل لتصفيتهم .

لكن هذا الالتقاء ، بالشكل الذي تم فيـــه لم يعن ، بما فيه الكفاية ، بتوفر شروط اولية لنجاح المطالبة ووضوحها . فقد اتسمت تظاهرة الثلاثاء في ١٧ – ١١ – وهي التـــي استطاعت ان تحشد عددا كبيرا ، اتسمت بالارتجال وعدم التنظيم . فان تنظيمها لم يحسم بالسرعة المطلوبة الاسئلة التي طرحت : هـــل ينتظر المدير العام لوزارة التربية ام لا ينتظر؟ كيف ينتظر ؟ هل يدعى الطلاب كلهم لدخـــول الاونسكو ام لا ؟ ما هو التصرف المناسب عند اغلاق الباب ؟

ان التردد في هذه الامور البسيطة قد يستر امورا اكثر خطورة . وهو علامة من علامـــات قيادة متسرعة : – غير ديمقراطية : لم تنبثق من قاعدة طلابية عريضة شاركت فعلا وعلى اسس واضحة في انتخاب ممثليها – غيـــر واضحة : لم تحدد مطالبها ، لم تحـــدد اولويات في هذه المطالب ، لم تناقش اساليب العمل والمواجهة – غير منظمة : لم تتنبـــه لضرورة التنسيق بين مختلف المدارس ، وتقييد التيارات المختلفة بوجهة عمل مناقشة علنيا ومطروحة على مجمل الطلاب للنقاش والتعديل.

اذا لم تقم قيادة ديمقراطية ، واضحة ، منظمة ، انفتح الباب امام النزعات الجانبية اما للسيطرة على الحركة وزجها في مطالـــب قصيرة النظر وضيقة المصالح ، واما لتفتيتها وبالتالي للجمها بواسطة عناصرها المتخلفة . وقد كانت بعض جوانب مظاهرة الخميس في ١٩ – ١١ ايذانا بهذه المزالق كلها .

على هذا ، يكون الاتجاه نحو اعطاء الحركة الحالية شكل صلات ثابتـــة ومحـــددة بيـــن الثانويات ، ضرورة ملحة .

ولا يمكن لهذه الصلات أن تثبت وتحـــدد ما لم تتم صياغة الاطار العام للمطالب وتحدد الاولويات ، وتتسع المطالبة لتشمل المـــدارس المهنية ، وتطال في مستقبل قريب المعلميـــن انفسهم .

ان قاعدة انخراط العمل الطلابي في الحركة الوطنية الديمقراطيـــة متوفرة . فلا ينبغي لاخطاء الماضي أن تعيق هذا الانخراط .

تتمة بعد ٨٠ يوما مـــن الاضراب

المليون ليرة ونصف هي قيمة التبـــغ الموجود في المعمل والذي اخذتـــه الشركة .

■ الاعتصـــام

بعد ذلك ذهب وفد من المضربين وقابـــل المسؤولين الذين أعربوا عن اهتمامهم كالعادة وانتظر العمال دون اية نتيجة . فقـــرروا الاعتصام بمقر الاتحاد العمالي العام وبمقـــر دار الشيعة في الحازمية . في نفس الاسبوع حصلت مشادة بين وزير الشؤون الاجتماعيـــة ووزير المالية في المطار اثناء توديع الرئيس الى فرنسا فتدخل صائب سلام واعدا بدرس الموضوع في مجلس الوزراء . بعد انعقاد المجلس صرح الوزير حمدان ان الموضوع لـــم يستكمل بحثه لضيق الوقت . اما الاتحـــادات العمالية فقدمت مساعدات مالية لا تذكر . وما زالت نقابة عمال الريجي ساكتة سكوت اهل الكهف رغم انها تبرعت بالفي ليرة ..

الاتحاد العمالي العام أرسل برقيـــة في العهد السابق . ووعد العمال يوم الاربعـــاء بمراجعة رئيس الوزراء يوم الخميس .

هذا وما زال العمـــال والعاملات معتصمين في الاتحاد العمالي العـــام منتظرين حل قضيتهم . ونسبـــة للظروف الاجتماعية الصعبة فلقـــد اضطرت بعض العاملات المتزوجات الى احضار اطفالهن الى مركـــز الاعتصام كي يتمكن من الاعتناء بهم .

تتمـــة معمل أحذية باتـــا

بالمصنع بل هي تهدف الى تامين خضوع العمال للرأسماليين أصحاب المصنع والى تعويدهـــم الطاعة العمياء دون تفكير .

كذلك تلجأ الادارة الى اختراع الاعـــذار لطرد العمال الذين يبدون تذمرهم . وقـــد حدث أن احد العمال ابدى عدم رضاه عـــن أوضاعه ووقف في وجه الادارة . فاتهمتـــه الادارة باثارة « المشاكل » داخل المصنـــع واتى الدرك فاقتادوه الى المخفر المجاور مـــع عاملين اخرين وقفا الى جانبه . وقد بقـــي العمال يومين في السجن طردوا بعدهما مـــن العمل دون أن يعطوا المهلة القانونية للبحث عن عمل اخر .

أما « البدعة » التي يتميز بها مصنـــع باتا فهي « النشرة » . اذ تصدر الادارة نشرة يومية توزعها على العمال وتلح عليهم لقراءتها. وينحصر هم النشرة في حث العمال على الطاعة سواء بالارهاب والتوبيخ أو باللجوء الـــى اخر مبتكرات علـــم النفس والاساليـــب « التربوية » الرأسمالية ، كما يظهر مـــن المقتطفات الواردة الى جانب هذا الكلام .

قمنا حتى الان بتعداد بعض الاوضـــاع السيئة التي يعاني منها عمال مصنع باتا . الى جانب هذه الاوضـــاع تطرح الحيـــاة اليومية للعمال مشاكل اخرى . فالعمـــال مرغمون على العمل ساعات اضافيـــة دون اجر اذا ما ادى انقطاع الكهرباء الى توقـــف العمل . والادارة تضغط عليهم لكي يضعـــوا قسما من اجورهم فيما تسميه « صنـــدوق توفير » دون اية فائدة . وهم يلقون الاهانات والشتائم من الادارة .

تجاه هذه الاوضاع كيف يتصرف العمال ؟ غالبا ما يبدي عمال باتا تذمرا واحتجاجا على أوضاعهم السيئة . غير أن احتجاجاتهم تبقى احتجاجات فردية وعاجزة عن الوقوف في وجه الادارة لاسباب ، اهمها : ان معظم العمال من النازحين من قرى جنوبية ومن البقاع . ولا زالت العقلية العشائرية مسيطرة عليهم بحيث نرى عمال البقاع مثلا يجتمعون بمعزل عن الفئات الاخرى وهكذا . هـــذه التكتلات العشائرية تحجب عن العمال حقيقـــــة أساسية : انهم جميعا ابناء طبقة واحـــدة هي الطبقة العاملة اللبنانية . وانهم يخضعون لاستغلال واضطهاد الرأسماليين الذيـــن لا يفرقون بين جنوبي وبقاعي . فكل همهم هـــو جني الارباح من اتعاب العمال . أما العقبة الثانية في وجه نضا لعمال باتا فهي غياب أي تنظيم نقابي يوحد تذمرهم واحتجاجاتهم ويوحد صفوفهم كتلة متراصة في وجه اصحـــاب المصنع والادارة . والخطوة الاولى في هـــذا الطريق هي تشكيل لجان عمالية داخـــل المصنع تتولى توعية العمال الـــى ضرورة الدخول في نقابة عمال الاحذية وتتولى الاتصال بالنقابة لدعوتها الى حماية العمال الراغبين في الانضمام اليها وطلب تبنيها لمطالبهم المشروعة.

ان تشكيل اللجان العمالية هـــو الخطوة الاولى في نضال عمال باتـــا من أجل الوقوف في وجه الاستغـــلال الرأسمالي ومـــن أجـــل انتـــزاع حقوقهم .

تتمة تقرير من الجبهـــة الشعبية الديمقراطية حول أحداث الاردن

ودور ابناء الريف في الجيش بالوقوف مـــع المقاومة والحركة الوطنية او تنفيذ عمليـــات القمع والحرب الاهلية ضد الثورة والشعب ، وهنا خطورة المسألة ، خاصة اذا لاحظنـــا الثقل الكمي لابناء الريف الاردني في الجيش .

ثالثا – الدولة والثورة :

لا ناتي بجديد اذا ذكرنا « ان الدولـــة اداة قهر طبقي بيد طبقة او تحالف طبقي ضـــد طبقة او تحالف طبقي » . وهذه موضوعـــة تنطبق على واقع الدولة في البلدان المتخلفـــة كما تنطبق على واقع البلدان المتقدمة . كمـــا ان هذه الموضوعة لا تعني ولا لدقيقة واحدة ، ان اجهزة الدولة (الجيش ، الامن العام ، البوليس ، الادارة) في ظل حكم مضاد للثورة الوطنية الديمقراطية او الثورة الاشتراكية ، لا يمكن استمالة قطاعات منها الى جانـــب الثورة ، وخاصة بين القطاعات الدنيـــا والوسطى فهذه ظاهرة معروفة تاريخيا . وهذا يعود الى حجم ونفوذ حركة الثورة الوطنيـــة او الاشتراكية في المجتمع اولا والى طبيعـــة التركيب الطبقي لاجهزة الدولة ثانيا في هـــذا البلد او ذاك .

في الاردن استخدمت المرجعية الاردنيـــة (العـــرش ، الاقطـــاع ، الكومبرادور) والامبريالية اجهزة الدولة قبل عام ١٩٤٨ ، لخدمة قهرها الطبقي المرجعـــي والامبريالـــي الذي جعل من الاردن مزرعة « لحفنة مـــن ابناء العائلة المالكة التي فرضها الاستعمـــار البريطاني على البلاد وحفنة من كبار الاقطاعيين والملاك والرأسماليين » ، وقلعة للتآمر علـــى حركة التحرر الوطني الاردنية والعربيـــة ، وبذات الوقت صمام أمن تاريخي للحركـــة الصهيونية ومخططات الانتداب البريطانـــي لتنفيذ عملية « تهويد فلسطين » . وبعـــد ١٩٤٨ ووحدة الضفتين تابعت المرجعيـــة الاردنية – الفلسطينية المرتبطة بالامبرياليـــة ذات النهج في توظيف اجهزة الدولة – خاصة الجيش والامن العام – اداة قهر طبقية لصالح الثورة المضادة (الرجعية + الامبريالية + الصهيونية) .

ان نمو الحركة الوطنية والجماهيرية في البلاد فرض على الثالوث (الملكي – الرجعي – الامبريالي) سلسلة تنازلات لصالح الحركة الوطنية في ١٩٥٦ ، كما ادى الى نمو الموقف الوطني في وسط قطاعات قاعدية ومتوسطة (جنود ، صغار ضباط) ساعدت في فرض التنازلات والتي كانت بمثابـــة تراجـــع تكتيكي مؤقت في نظر الثورة المضادة ، فتـــم تطهير الجيش الاردني من القيادات البريطانية والغاء المعاهدة البريطانية الاردنية ، بعـــد سلسلة عمليات قمع متصلة للحركة الوطنيـــة والجماهير حتى تلك اللحظات وبعد فشل ادخال الاردن في حلف بغداد (انتفاضة ١٩٥٥ ضد تامبلر رسول حلف بغداد والامبرياليـــة البريطانية) . الا ان هذا التراجع لم يغيـــر شيئا من تركيب النظام الرجعي او تركيـــب اجهزة الدولة ، فسرعان ما نظـــم القصر بالاتفاق مع المخابرات المركزية الامريكيـــة في نيسان (ابريل) ١٩٥٧ الانقلاب الرجعي . الشهير (١) لضرب الحركة الوطنية وتطهير الجيش من الوطنيين وتثبيت غلاة الرجعييـــن والعملاء على راس القيادات الاساسيـــة العليا ، ليتم للقصر والرجعية والامبريالية ، فرض الدكتاتورية الفردية السوداء علـــى البلاد ، وتحويل البلاد مـــن جديد الى قلعة تخدم اهداف الثورة المضادة . وبقيت اجهزة الدولة حتى عام ١٩٧٠ تتعرض لعمليـــات تطهير متصلة للعناصر الوطنية ، لتلعب دورها كاملا في عمليات القمع والارهاب المتصلـــة ، وتشن حملات « الابادة والتطويق » المتتالية على حركة المقاومة والقوى الوطنية فـــي الساحة الاردنية – الفلسطينية ، وضـــرب الجماهير بالمدفعية والدبابات العمياء لارعـــاب الشعب واركاعه امام هجمـــات الثـــورة المضادة .

والى الحلقة الثالثة والاخيرة في العدد القادم

١ – ليس من باب الصدفة ان قام حابس المجالي بدور الحاكم العسكري العام لقمـــع الحركة الوطنية وتصفية الجيش من الضباط الوطنيين خلال ذلك الانقلاب . وبذات الحماس تقدم في أيلول ١٩٧٠، متناسيا اختلاف الظروف الذاتية والموضوعية في البلاد والمنطقة . ولكن الرجعي يبقى دائما مخلصا لاسياده الطبقيين والامبرياليين .

تتمة لماذا لا يخضع العمال الزراعيون لقانون العمـــل اللبناني ؟

وخضار ومواشي » في مناطق المنشا ، كمـــا وان قسما كبيرا منهم يرفد سوق العمل في موسم الحمضيات .

لم تنته حلقة الاستغلال ، فامام التجـــار متسع يتيح لهم جمع الثروات مـــن دم المستهلك اللبناني ، فهؤلاء التجار يحتكرون الزيت ويفرضون اسعارهم الاحتكارية ، ارتفاع سعر صفيحة الزيت من ٤٥ ليرةل. الى ٧٠ ليرة سنة ١٩٧٠ ، ومن ابشع انواع الاستغلال بيع الزيت المستخرج من الجفت (البقايـــا الناتجة بعد عملية عصر الزيتون) ، والـــذي يستعمل عادة لصناعة الصابون كزيت للاكل بعد مزجه « ضربه » بانواع اخرى من الزيوت النباتية ، كزيت بزر القطن والفستق ودوار الشمس مما يذهب بنسبة كبيرة من الحوامض (الاسيد) !.

هكذا يخضع الفلاح اللبناني لعملية نهب مزدوجة في المرحلة الاولى يستغل وينهب القسم الغالب من اجره وفي المرحلة الثانية ينهب منه معظم مـــا اخذ من اجره لقاء ثمن اللقمـــة المشبعة بالغش على مرأى ومسمع المشترع اللبناني الذي قيل انه ثـــار اخيرا من فوق ...



الحلقة الأخيرة من تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية حول أحداث الأردن

AL-HOURRIAH - No. 543 - 30 - 11 - 1970 - BEYROUTH • بيروت - ٣٠ - ١١ - ١٩٧٠ - العدد ٥٤٣ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٥٠ ق.ل

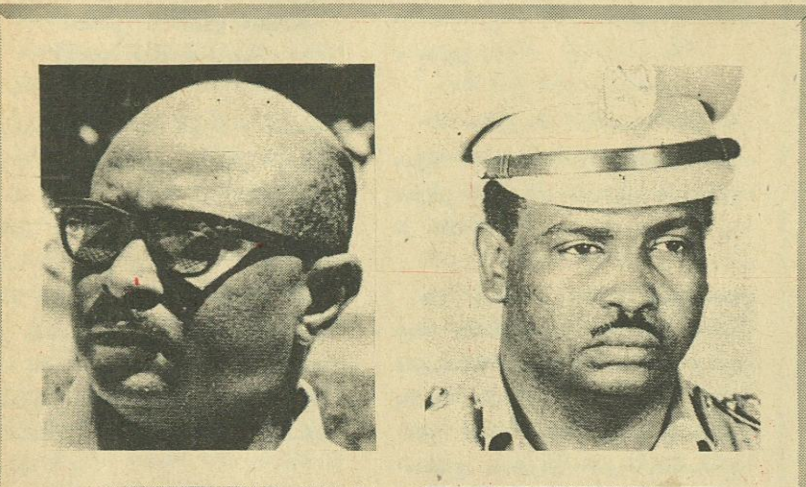
الاضراب الطلابي في اسبوعه الثاني

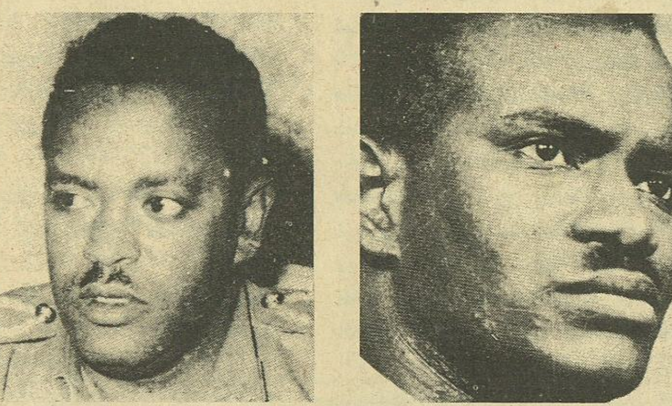
فقاقيع وزير التربية "العصري"

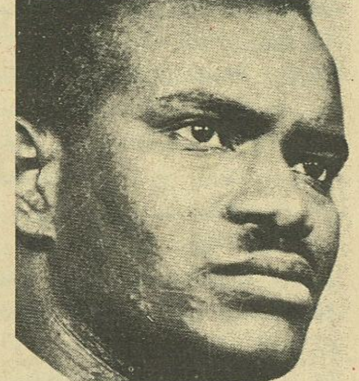


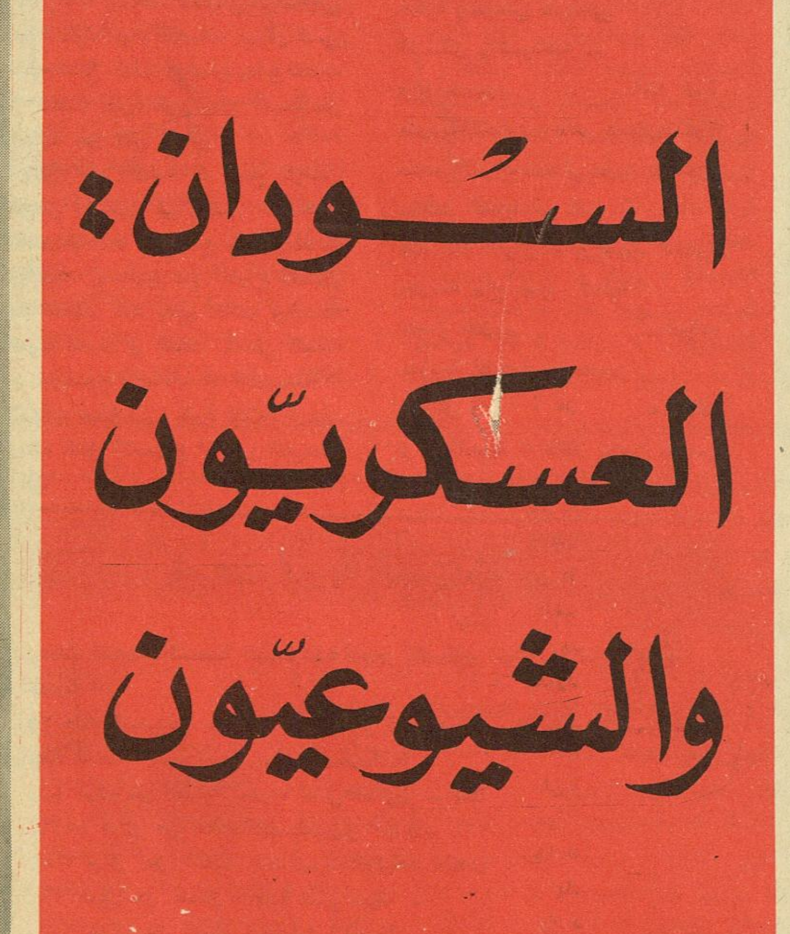
إضراب عمال التنظيفات المزمن

تكرار المطالب وتكرار الوعود









السودان: العسكريّون والشيوعيّون

أمركيا تكشف أهداف مساعدتها العسكرّية للبنان